حضور المصطلح في التراث اللغوي العربي القديم:

المصطلح الصوتي الفسيولوجي أنموذجا

بين الوضع والاستعمال

أ. محمد بولخطوط

جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

ملخص:

لقد اعتنى القدماء العرب بالمصطلح لكونه قضيّة أساسية في الموروث اللغوي العربي، فأنشأوا بذلك شبكة من المصطلحات تساعد على ضبط مفاهيم العلوم وتصنيف ظواهرها، ولعلّ من أبرز المصطلحات التي لقيت اهتماما وعناية كبيرتين في تراثنا العربي القديم: **المصطلح الصوتي**، هذا يعني أنّ الاهتمام بالمصطلح الصوتي لم يكن وليد العصر الحاضر، فتراثنا الفكري العربي يتوسّد على كوكبة اصطلاحية ممتدّة الجذور في العلوم المختلفة، ولعلّ ذلك نابع من الغزارة التوليدية التي تتمتّع بها لغتنا العربية في إنتاج المصطلح؛ إذ ليس هناك علم بدون قوالب لفظية تُعْرَف به، وهذه القوالب اللفظية هي التي تشكّل سجلّه الاصطلاحي.

بناء على هذا الكلام نحاول في هذه الورقة البحثية استعراض مجموعة من المصطلحات الصوتية المتعلقة بالمخارج الصوتية، أو بصفاتها المميّزة، مع تحديد أيّ العلماء العرب كانت له الأسبقية في وضع المصطلح، ثمّ توسّع دائرة استعماله فيما بعد من لدن علمائنا القدماء.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، الصوت، المصطلح الصوتي الفسيولوجي، التراث العربي القديم، الوضع والاستعمال.

Abstract:

The Ancient Arabs were interested in "the term" since it is a linguistic heritage in the Arabic language; therefore, they created a web of terms to help set the definitions of sciences and categorize its phenomena. One term that has received tremendous interest is the term "sound". This indicates that it is not a merely modern topic, but rather more of a traditional one. Considering the richness of the Arabic language in creating and generating terms, all sciences have word templates that form their terminological record.

In this research paper, we are trying to present a range of phonological terms related to the production of sound and its distinct characteristics as well as trying to Define which of the scholars was the pioneer in defining the concept of "term" before other scholars and researchers started using it.

Key terms: the term, the physiological phonetic sound, the Arabic linguistic heritage, the position and usage.

مقدمة:

حظي المصطلح بعناية كبيرة من طرف علمائنا العرب القدماء، لكونه قضيّة أساسية في الموروث اللغوي العربي، حيث أنشأوا نظير ذلك شبكة من المصطلحات تساعد على ضبط مفاهيم العلوم وتصنيف

ظواهرها؛ ولهذا فتقديم المصطلح تقديما تكوينيا ونظريا يوقف الباحث والقارئ العربيين على تضاريس المصطلح، ويجعلهما يدركان استيعابه في حقله المعرفي؛ ذلك أنّ كثيرا من المصطلحات قد اكتسبت حمولتها الفكرية والمفهومية عبر تشكّلها في الزمان والمكان، كلّ هذا جعل البحث في المصطلح ضرورة ملحّة تستدعيها الحاجة إلى فهم العلوم والكشف عن مفاهيمها الذهنية، والدرس اللساني العربي ما هو إلاّ مجموع قواعد لغتنا الحاملة لميراثنا الفكري والحافظة للإبداع الحضاري، فلا أقلّ من أن نهتمّ بثروته الاصطلاحية، ولعلّ من أبرز المصطلحات التي لقيت اهتماما وعناية كبيرتين في تراثنا العربي القديم: **المصطلح الصوتي**، بيد أنّ ما هو ملاحظ أنّ المصطلحات الصوتية ما برحت تفتقر إلى بحث مستقلّ، يضمّ شتاتها ويجمع تسمياتها المختلفة؛ بمعنى أنّ الدراسات التي قامت على الاهتمام بالمصطلح التراثي لم تخصّص عنايتها بالمصطلح الصوتي مستقلاّ عن غيره، بل اهتمّت به باعتباره حقلا مكمّلا للحقول المعرفية الأخرى، على غرار: المصطلح الصرفي المورفولوجي، المصطلح النحوي، المصطلح الدلالي، المصطلح المعجمي، المصطلح البلاغي وغيرها.

وعلى هذا الأساس فإنّ الاهتمام بالمصطلح الصوتي أو بسواه لم يكن وليد العصر الحاضر، فتراثنا الفكري العربي يتوسّد على كوكبة اصطلاحية ممتدّة الجذور في العلوم المختلفة، ولعلّ ذلك نابع من الغزارة التوليدية التي تتمتّع بها اللغة العربية في إنتاج المصطلح؛ ذلك أنّ التراث الفكري العربي بشموليته الحضارية لا يعدو أن يكون في جوهره مخزونا معرفيا وثقافيا، يتبدّى لنا في مدى عناية علمائنا العرب القدماء بالقضية الاصطلاحية لإقامة العلوم اللغوية بخاصة، حيث أنّ الدرس اللغوي في التراث يتميّز بلغته الاصطلاحية التي يستند إليها ويوظّفها في مجالات نشاطه؛ إذ أنّ كلّ علم ينحت ويصطنع لنفسه من اللغة معجما خاصا من المصطلحات، ويحرص كلّ الحرص على إثراء معجمه بمصطلحات تكون قادرة على مواكبة كلّ جديد، بناء على هذا وذاك فإنّ الإلمام بالمصطلحات ومعرفة مفاهيمها، يعدّ شرطا جوهريا في إتقان العلم والدراية به؛ إذ ليس هناك علم بدون قوالب لفظية تُعْرَف به، وهذه القوالب اللفظية هي التي تشكّل سجلّه الاصطلاحي.

قياسا على ما قيل، ارتأيت في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على علم من علوم العربية، وهو علم الأصوات، وذلك من خلال الوقوف على بعض المصطلحات المتعلقة به، والتي يمكن تصنيفها ضمن إطارين كبيرين: الأوّل: **المصطلحات الصوتية الفسيولوجية**؛ أي المصطلحات المتعلّقة بالأداء النطقي والتي بدورها يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: الأولى: مصطلحات ذات علاقة بمخارج الأصوات، وأخرى ذات علاقة بصفات الأصوات، أمّا الإطار الثاني فهي تلك **المصطلحات الدالة على التنوّعات والتغيّرات والتشكّلات الصوتية**، والتي بدورها هي الأخرى يمكن تصنيفها على مجموعتين: المصطلحات ذات الصلة بالملامح التركيبية (القطعية) نحو: الوقف، الإدغام، الإمالة، الإبدال والإعلال، المماثلة والمخالفة، الهمز، المدّ، والقلب المكاني، ...الخ، ومصطلحات ذات صلة بالملامح غير التركيبية (فوق القطعية) على غرار: المقطع الصوتي، والنبر،التنغيم والمفصل، ...الخ. هذا وسيتمّ الاقتصار هاهنا على الإطار الأوّل فحسب؛ أي تلك المصطلحات التي لها علاقة بالأداء النطقي للأصوات فقط، دون الإطار الثاني، وذلك بسبب ضيق مساحة

هذه الورقة البحثية أولا، ونظرا لكثرة المصطلحات الصوتية المتعلقة بالتشكّلات الصوتية كَمًّا وحُضُورًا من جهة أخرى ثانيا، هذا وقد كانت عيّنة هذا البحث مستقاة من التراث الذي خلّفه لنا كل من: **"الفراهيدي"، "سيبويه"، "المبرّد"، "ابن دريد"، "ابن جنّي"، "الباقلاني"، "ابن سينا"، "الدّاني"، "ابن خالويه"، "القرطبي"، "الخفاجي"، "الزمخشري"، "ابن يعيش"، و"ابن جزري"**، وسيكون هدفنا من خلال هذا البحث: التّتبّع الكرونولوجي للمصطلح الصوتي الفسيولوجي في الدرس اللغوي العربي القديم وضعا واستعمالا، ومنه إلى تأصيل المصطلح الصوتي في التراث العربي القديم، وبوادر الاعتناء به. **وإذا أقررنا بريادة الدرس اللغوي في مجال الصوتيات، فما هي الإضافة التي قدّمها المصطلح الصوتي لتراثنا العربي القديم؟ ثمّ كيف ساهم في إغناء وإثراء سجلّه اللغوي؟، وما المعايير والمقاييس المعتمدة في وضعه ونحته ليكون بذلك ثابتا من ثوابته القارّة في الحضارة العربية، ورافدا من روافدها قادرا على ركب الحضارة، والامتداد والانتشار الثقافي عبر العصور والأزمنة؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية، ونظرا لما تقتضيه منهجية البحث العلمي، فقد رأيت من المناسب أولا البدء بضبط مختلف المفاهيم المفتاحية باعتبارها ضرورة ملحّة لتحديد عناصر الموضوع؛ ذلك أنّ البحث يفرض علينا بداية تطويق أهمّ التعريفات للمفردات المؤلفة لبنية العنوان، لنتمكّن بعدها من استجلاء حمولاتها الفكرية ومرجعياتها العلمية، والتي توصلنا بدورها إلى تحديد الغاية التي يحاول البحث إيضاحها.

أولا: مفاهيم أولية:

1 ـ المصطلح والعلم الذي يختصّ بدراسته:

لا يمكن للدارس أن يقع فهمه على علم من العلوم في ظلّ جهله لمصطلحاته، والتي تمثّل الركن المتين والقاعدة الأساسية التي يرتكز عليها البناء المعرفي، بل ليس من مسلك يتوسّل به الباحث إلى أيّ معرفة من المعارف غير سجلّه الاصطلاحي، لأجل ذلك أجمع أهل الاختصاص على القول: إنّ المصطلحات مفاتيح العلوم، والجهاز المصطلحي هو الكشف المفهومي الذي يحدّد الحصن المعرفي للعلوم المختلفة، إذ إنّ كلّ تخصّص، بل كلّ علم بحاجة إلى مصطلحات يشير بها إلى تصورات محدّدة، وهذه المصطلحات هي التي تكوّن معجمه المصطلحي، وهذا الأمر ينطبق على علم الأصوات كما ينطبق على غيره من العلوم والتخصصات الأخرى، غير أنّ السؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو: **ما المقصود بالمصطلح؟، وما هو العلم الذي يعنى بدراسته؟**

أ/ تعريف المصطلح:

ـ لغة: يقول "الجوهري" في تفسير مادة "صَلُحَ" باب الحاء، فصل الصاد: «الصَلاحُ: ضدّ الفساد، تقول: صَلَحَ الشيء يَصْلُحُ صُلُوحًا، مثل دخل يدخل دُخولاً (...) والإصلاح: نقيض الإفساد، والمَصْلَحَةُ: واحدة المصالح، والاسْتِصْلَاحُ: نقيض الاستفساد».[1]

(1) ـ إسماعيل بن حمّاد الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، ج1، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1990م، مادة "صَلُحَ".

إذن يدلّ المعنى اللغوي لمادة "صَلُحَ" على معنى التصالح والاتّفاق، يقال اصطلح القوم على أمر؛ أي اتّفقوا حوله وتعارفوا عليه، ممّا يعني حصول إجماع يفضي إلى تداول المصطلح المبتكر، والعمل على توسيع نطاق استعماله ودائرة تداوله، فالاصطلاح بهذا المفهوم يستوجب ويقتضي الاتّفاق، لأنّ التسمية المبتكرة لا يمكن أن تدخل حيّز الاستعمال اللغوي، إلاّ إذا كانت محلّ الاتّفاق بين أصحاب هذه اللغة التي تمّ ابتكار المصطلح فيها، وكلّما ظهرت مسمّيات جديدة بادر أصحاب اللغة على وضع مصطلحات لها مجمع عليها.

ـ اصطلاحا: يعرّف "الشريف الجرجاني" المصطلح، أو كما أطلق عليه تسمية اصطلاح بقوله: «عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين».[1]

ولا يبتعد "أبو البقاء الكفوي" هو الآخر عن المفهوم الذي جاء به "الجرجاني"، حيث لم يخرج مفهومه له عن معنى الاتفاق الجماعي، يقول معرفا إيّاه بكونه: «اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد».[2]

وعليه فقد اتّفقت جميع هذه التعريفات التي أتينا على ذكرها في أنّ المصطلح يعني الاتّفاق والتواضع والمُصالحة، وأمّا الاتّفاق المقصود هنا فهو اتّفاق جماعة من العلماء والمشتغلين بعلم من العلوم على إعطاء كلمة ما معنى جديدا، فتصبح عندئذ دالة على مدلول واحد وتدعى مصطلحا؛ أي كلمة تحمل دلالة جديدة مُتَّفَقًا عليها؛ دلالةً تُغَايِرُ تماما الدلالة الأصلية.

ومن خلال تتبّع هذا اللفظ نلمس أنّه يغلب على العلماء عدم التفريق بين كلمتي: مصطلح واصطلاح، فقد استخدم بعض العلماء اللفظين وكأنّهما شيئا واحدا، في المقابل هناك من اكتفى باستخدام لفظ اصطلاح فقط دون لفظ مصطلح أو العكس، بينما آثر فريق آخر التمييز بين اللفظين، ولا شأن لنا في هذا البحث بالخلاف القائم حول استخدام لفظ المصطلح، أو لفظ الاصطلاح، لأنّ كلاهما يختصّ بدراستهما علم واحد وهو علم المصطلح أو كما يسمى كذلك بعلم المصطلحات أو المصطلحية.

ب/ تعريف علم المصطلح: يقدّم الباحث "فاضل ثامر" تعريفا موجزا وبسيطا لهذا العلم فيقول: «علم المصطلح أو المصطلحية Terminology علم قديم جديد هدفه البحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبّر عنها».[3]

2 ـ الصوت والعلم الذي يختصّ بدراسته:

إنّ تأصيل الدرس اللغوي بدأ مع أولئك النّحاة القدامى، وعلى رأسهم "أبو الأسود الدؤلي" (ت/69هـ) الذي تمكّن بعمله من وضع العلم الحافظ لقواعد التعبير، ثمّ جاء "الخليل بن أحمد الفراهيدي"

(1) ـ علي بن محمد الشريف الجرجاني: التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1983م، ص28.

(2) ـ أبو البقاء الكفوي: الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، دط، 1992م، ص129.

(3) ـ فاضل ثامر: اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1994م، ص171.

(ت/175ه) مع طبقته وتلاميذه ليخطو بالنحو إلى التطوّر وتأسيس مصطلحاته وقضاياه، حيث كانت لمصطلحات "الخليل" دور كبير في تأصيل الدرس اللساني، ليأتي بعده تلميذه "سيبويه" (ت/180ه) مشكّلا مرحلة استكمال للعمل الذي شرع فيه أستاذه "الخليل"، وكأنّ العمل المصطلحي حُصِر بدائرتهما، فبلغ معهما من النضج والرّقيّ ما بلغه، وكما كان لهما بروزا في الدرس النحوي كان لهما حظّا أوفر في الدرس الصوتي كذلك، فإليهما تنسب الريادة في وضع المصطلحات الصوتية والاشتغال عليها، الأمر الذي مكّن العرب من احتلال الصدارة في الاهتمام بأصوات لغتهم، ولعلّ هذا ما دفع المستشرق الألماني "برجشتراسر" إلى الإقرار بذلك صراحة، إذ يقول: «ولم يسبق الغربيين في هذا العلم؛ أي علم الأصوات إلاّ قومان من أقوام الشرق وهما: أهل الهند يعني البراهمة، والعرب».[1]، كما اعترف من جهته "جورج مونان" بجودة الدرس الصوتي العربي قائلا: «منذ القرن الثامن الميلادي كان علماء اللغة في البصرة يسعون إلى وصف لغتهم وصفا صوتيا، وسواءً أوجدوا تلقائيا علما للأصوات جديرا بأن يذكّرنا بعلامة بانيني، أم أنّهم اقتبسوا هذا العلم عنه، فتلك مشكلة على حدة، ولكن لا بدّ ـ بادئ ذي بدء ـ أن نعترف بوجود هذا العلم في الأصوات، وأنّه علم فذ ممتاز».[2]، غير أنّ السؤال المطروح ها هنا هو: **ما الصوت؟، وأيّ علوم العربية يختصّ بدراسته؟.**

أ/ مفهوم الصوت:

ـ لغــة: جاء في "لسان العرب" في تفسير مادة "صَوَتَ" باب التاء فصل الصاد: «الصَّوْتُ: الجَرَسُ(...) والجمع أصوات، وقد صَاتَ يَصُوتُ ويُصَاتُ صَوْتًا، وأَصَاتَ وَصَوَّتَ به: كلّه نادَى (...)، ويقال: صَاتَ يَصُوتُ صوتًا فهو صَائِتٌ معناه: صائح (...)، وفي الحديث كان "العبّاس" رجلا صَيِّتًا: أي شديد الصوت (...) وأَصَاتَ القوس: جعلها تصوتُ (...) والصَّيْتُ: الذَكَرُ...».[3]، فالصوت في اللغة يطلق على كلّ شيء له ذبذبة، أو يصدر حركة صوتية، سواء أكان متحرّكا أم جامدا حال تَحْرِيكِهِ.

ـ اصطلاحا: ومن اللغويين المحدثين الذين عرّفوا الصوت: "تمّام حسّان"، حيث نجده يقول: «...فالصوت عملية يقوم بها الجهاز النطقي، وتصحبها آثار سمعية معيّنة تأتي من تحريك الهواء فيما بين مصدر إرسال الصوت، وهو الجهاز النطقي، ومركز استقباله وهو الأذن...».[4]

ويتّفق "عبد القادر عبد الجليل" مع "تمّام حسّان" في تعريفه للصوت إلى حدّ ما، حيث نجده يقول: «الصوت هو الطاقة المنقولة عبر الوسط الهوائي إلى أسماعنا وأحاسيسنا، حاملة صورة الحرف إلى أذهاننا عبر ذبذباته الصوتية».[5]

([1]) ـ برجشتراسر: التطوّر النحوي للغة العربية، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1414ه/ 1994م، ص11.

(2) ـ جورج مونين: تاريخ علم اللغة من نشأتها حتى القرن العشرين، تر: بدر الدّين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، سورية، دط، 1972م، ص107.

([3]) ـ جمال الدّين أبو الفضل محمّد بن مكرم بن منظور الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، مج1، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1426ه/ 2005م، مادة "صَوَتَ".

([4]) ـ تمّام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1418ه/ 1998م، ص66.

([5]) ـ عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1418ه/ 1998م، ص 114.

فكلا التعريفين السابقين اشتملا على العناصر الضرورية، والتي بموجبها تتمّ العملية الصوتية، وهي: "مصدر الصوت" والمتمثّل في الجهاز النطقي، أو الطاقة المنقولة (علم الأصوات النطقي أو الفسيولوجي)، إضافة إلى "انتشار الصوت" والمتمثّل في الوسط الهوائي الناقل للصوت من مصدر الإنتاج والإرسال إلى مركز الاستقبال والتلقّي (علم الأصوات الفيزيائي أو الأكوستيكي)، أمّا العنصر الثالث فهو: "إدراك الصوت" من خلال العملية السمعية (علم الأصوات السمعي أو الإدراكي).

وهناك تعريف آخر للصوت تجتمع فيه هذه العناصر الثلاثة، غير أنّه يعبّر عن الصوت بمفهومه العام، فيشمل بهذا المعنى: الصوت اللغوي والصوت غير اللغوي وفحواه: «الصوت هو الأثر السمعي الذي به ذبذبة مستمرّة مطّردة حتى ولو لم يكن مصدره جهازا صوتيا حيّا».[1]

فكلّ ما يمكن أن يصدر ذبذبة صوتية في الطبيعة يسمى "صوتا". غير أنّ السؤال المطروح هو: **متى يمكن أن نقول عن الصوت بأنه لغوي؟**

ب/ الصوت اللغوي: إذا أردنا أن نعرّف الصوت اللغوي فإنّنا نقول هو: «إدراك سمعي ناتج من تذبذب جزئيات الهواء الملامس للأذن بسبب حركات الجهاز النطقي».[2]، غير أنّ هذا التعريف يكون صحيحا عندما يصير المقصود بإصدار الصوت إرسال وتوجيه رسالة؛ أي أن يقف وراء الصوت وعي به، و قصدية فيه. فليس كلّ ما يصدر عن الإنسان من أصوات يصلح أن نطلق عليها بأنّها أصوات لغوية، إنّما الصوت اللغوي هو الذي يحمل معنى أو دلالة معيّنة، يعبّر بها الإنسان عمّا يختلجه من أفكار وأحاسيس، ممّا يعني أنّ الصوت اللغوي لا يتألف من عملية عضوية جسمية فقط، بل يتألّف أيضا من عملية نفسية إدراكية (عقلية)، وعلى هذا الأساس فإنّ عملية إصدار الصوت اللغوي في الحقيقة تتمّ بمراحل، بداية من المرسل مرورا بالوسط الهوائي، ووصولا إلى المتَلَقّي المسْتَقْبِل لرسالة المرسِل، لتعود العملية عكسية من المستمع إلى المتكلّم. إذن فالصوت اللغوي ينطلق من الأحداث النفسية والعمليات العقلية التي تجري في ذهن المتكلّم قبل الكلام أو أثنائه، تليها عملية إصدار الكلام والمتمثّل في أصوات ينتجها جهاز النطق، لتنتقل بعد ذلك الموجات والذبذبات الصوتية عبر الوسط الهوائي من فم المتكلّم إلى أذن المستمع، لتتشكّل الأحداث النفسية والعمليات الإدراكية في ذهن المستمع أثناء استقباله لتلك الموجات الصوتية. ويدعى العلم الذي يهتمّ بدراسة الأصوات بالصوتيات أو علم الأصوات.

ج/ مفهوم علم الأصوات: يعرّفه "محمّد علي الخولي" بقوله: «هو فرع من علم اللغة، يبحث في نطق الأصوات اللغوية وانتقالها وإدراكها، ويدعوه البعض الصوتيات، أو علم الصوتيات، وعلم الأصوات ذاته له فروع عديدة، مثل: علم الأصوات البحت وعلم الأصوات التجريبي وعلم الأصوات الوصفي وعلم الأصوات التاريخي وعلم الأصوات العام وعلم الأصوات الخاص، وعلم الأصوات المعياري وعلم الأصوات القطعية

([1]) ـ سميح أبو مغلي وآخرون: دروس في علوم العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1420هـ/ 2000م، ص19.

([2]) ـ خلدون أبو الهيجاء: فيزياء الصوت اللغوي ووضوحه السمعي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1426هـ/ 2006م، ص14.

وعلم الأصوات الفَوْقْطْعِيَة وعلم الأصوات النطقي وعلم الأصوات الفيزيائي وعلم الأصوات السمعي، وعلم الأصوات المقارن وعلم
الأصوات الوظيفي».[1]

يُبيّن لنا "محمّد علي الخولي" من خلال هذا التعريف المراحل التي يمرّ بها إنتاج الصوت باعتباره موضوعا
لعلم الأصوات، كما يذكر لنا التسميات المختلفة لهذا العلم، وأهم فروعه العامة والخاصة.

وفي تعريف آخر لـ "علم الأصوات": «هو العلم الذي يهتمّ بدراسة حروف اللغة العربية على أنّها أصوات، فيبحث في مخارجها وصفاتها وقوانين تبدّلها وتطوّرها والتئامها مع غيرها من الحروف، واختلافها عن بعض الحروف الأخرى».[2]

يحدّد هذا التعريف موضوع العلم وكذا الوظيفة التي يؤديها، مع الإشارة إلى مسألة ائتلاف أو تنافر الأصوات أثناء مجاورتها لبعضها البعض.

ثانيا: المصطلح الصوتي فسيولوجيا (من خلال الأداء النطقي):

1 ـ المصطلحات ذات الصلة بمخارج الأصوات:

اختلف علماء اللغة القدماء في تحديد مخارج الحروف من حيث العدد هذا من جهة، كما اختلقوا من جهة أخرى في موقع بعض الحروف ضمن هذه المخارج، فقد حصرها "الخليل بن أحمد الفراهيدي" في ثمانية مخارج، وجعلها "سيبويه" و"ابن جنّي" ستّ عشرة مخرجا، في المقابل حدّدها "المبرّد" في أربع عشرة مخرجا، في حين توسّع فيها "ابن جزري" في سبع عشرة مخرجا، ولا يهمّنا في هذا المقام الخلاف القائم بين هؤلاء بشأن عدد المخارج، وأيّ الحروف العربية تندرج ضمن كلّ مخرج، بقدر ما تعنينا البوادر الأولى للعناية بالمصطلح الصوتي في الحقل اللغوي العربي القديم، وفيما يلي كشف لبعض هذه المصطلحات الصوتية التي اعتنى بها علماؤنا القدماء، ودرجوا على استعمالها منذ القرن الأول والثاني هجري:

أ/ مصطلح المخرج:

ـ مفهومه في اللغة: جاء في تفسير مادة "خَرَجَ" باب الجيم فصل الخاء: «الخُرُوجُ: نقيض الدُخُول، خَرَجَ يَخْرُجُ خُروجًا ومَخْرَجًا فهو خَارِجٌ وخَرُوجٌ وخَرَّاجٌ، وقد أَخْرَجَهُ وخَرَجَ به. قال "الجوهري": قد يكون المَخْرَجُ: موضع الخروج، يقال: خَرَجَ مَخْرَجًا حَسَنًا، وهذا مَخْرَجُهُ...».[3]، فالمخرج: مكان الخروج وموضعه، فَمِنْ أين خرج الشيء ويخرج فذاك هو مخرجه وموضع صدوره أو حدوثه.

ـ مفهومه في الاصطلاح: يقول "صبري المتولّي" معرّفا إيّاه: «هو مكان خروج الصوت اللغوي، حيث يلتقي عضوان من أعضاء النطق، فتحدث درجة معيّنة من الاعتراض على هواء الزفير القادم من الرئتين، فإذا

([1]) ـ محمّد علي الخولي: معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، دب، ط1، 1402هـ/ 1982م، ص112.

([2]) ـ منال عصام إبراهيم برهم: دراسة في اللغة العربية نماذج وأسئلة محلولة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1430هـ/ 2009م، ص 15.

([3]) ـ ابن منظور: لسان العرب، مج2، مادة "خَرَجَ".

كان الاعتراض تامّا خرج الصوت الشديد (الانفجاري)، وإن كان الاعتراض ناقصا خرج الصوت الرخو (الاحتكاكي)، وإن كان الاعتراض متوسطا خرج الصوت المتوسّط (بين الشّديد والرخو)».[1]، ويعرّفه "محمّد البرازي" قائلا: «هو موضع النطق أين يكون فيه انحباس الهواء وحجزه عن المرور كلّيًا أو جزئيًا بأحد الحواجز الموجودة في الحلق أو الفم كاللهاة أو اللسان أو الشفتين».[2]

وكلا التعريفين يشيران إلى وجود اعتراض للهواء (النَفَسْ) الصاعد من الرئتين في طريقه إلى الفم، وكأنّ في ذلك إشارة ضمنية إلى أنّ الصوت الذي يحدث دون اعتراض لا مخرج له، ولا حيّز ينتمي إليه كما هو الحال مثلا مع الصوائت العربية، وهذا ما أكّده "الخليل" الذي أطلق عليها تسمية "الأصوات الهوائية" كما سيأتي ذكره لاحقا بإذنه تعالى، وبقدر اقتراب العضوين المسؤولين عن إصدار الصوت وحدوثه بقدر ما يكون الصوت قويّا والعكس بالعكس؛ بمعنى **كلّما** كان الاعتراض تاما أو كلّيا كان الصوت قويا كالانفجار والجهر، وكلّما كان ناقصا جزئيا اتّسم بالضعف والرخاوة كالهمس والاحتكاك ...

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّه قد يُفهم من خلال عبارة "موضع النطق": أنّ العضو المسؤول عن إصدار الصوت وإنتاجه هو عضو واحد، وهذا التصوّر يبدو قاصرا وغير دقيق؛ فقد يشترك في أغلب الأحيان عضوان أو أكثر في إحداث الصوت، وذلك بأن يكون موضع النطق هو نقطة الالتقاء بين الأعضاء المساهمة في صناعة وتشكيل هيئته البنائية.

ومصطلح "المخرج" هو من مصطلحات "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت/175ه) إذ يعدّ هو أوّل من استخدم هذا المصطلح، وفي هذا الشأن نجده يقول في إحدى المواضع: «...وأمّا مخرج الجيم والقاف والكاف فمن بين عُكدة اللسان وبين اللهاة في أقصى الفم، وأمّا مخرج العين والحاء والهاء والخاء والغين فالحلق...».[3]

فقد استطاع "الخليل" بفضل سلامة ذوقه ورهافة حسّه وسمعه، أن يتوصّل إلى نتائج غير مسبوقة، فمن أهمّ ما استطاع الوصول إليه: وضع ترتيب جديد للأصوات العربية على أساس مخارجها، مخالفا به الترتيب الأبجدي المألوف الذي نقله العرب عن غيرهم من الساميين الذين ابتكروه، وعلى هذا الأساس بنى معجمه الرائد "العين"؛ حيث قسّم الأصوات حسب مخارجها مبتدئا بأصوات الحلق، ومنتهيا عند أصوات الشفتين. وقد ذكر لنا "الليث بن المظفّر" تلميذ "الخليل" في مقدّمة هذا المعجم، تلك الطريقة التي تَعَرَّفَ من خلالها أستاذه على مخارج الأصوات، فقال: «وإنّما كان ذواقة إيّاها أنّه كان يفتح فاه بالألف، ثمّ يُظهر الحرف نحو: أبْ، أتْ، أحْ، أعْ، أغْ، فوجد "العين" أدخل الحروف في الحلق فجعلها أوّل الكتاب، ثمّ ما قَرُبَ منها الأرفع فالأرفع حتّى أتى على آخرها وهو الميم»[4]، لأجل ذلك سمّى معجمه

([1]) ـ صبري المتولّي: دراسات صوتية في تجويد الآيات القرآنية، زهراء الشرق، القاهرة، مصر، دط، 1429ه/ 2008م، ص43.

([2]) ـ مجد محمّد الباكير البرازي: فقه اللغة العربية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1407ه/ 1987م، ص44.

(1) ـ أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، ج1، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السمرائي، الرشيد للنشر، بغداد، العراق، دط، 1401ه/ 1981م، ص52.

([4]) ـ المصدر نفسه، ج1، ص47.

"العين" لأنّها أقصى الحروف مخرجا، وهي أوّل الحروف في المعجم، وبناء على هذا فقد جاء ترتيب "الخليل" لحروف الهجاء على النحو التالي: «ع ح هـ خ غ، ق ك، ج ش ض، ص س ز، ط د ت، ظ ذ ث، ر ل ن، ف ب م، و ا ي ء».[1]

بعد ذلك استخدم مصطلح "المخرج" معظم العلماء والباحثين الذين جاؤوا من بعده، ومنهم تلميذه "سيبويه" (ت/180هـ) وفي هذا الصدد نجده يقول: «فللحلق منها ثلاثة؛ فأقصاها مخرجا: الهمزة والهاء والألف، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء، وأدناها مخرجا من الفم: الغين والخاء ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف، ومن أسفل من موضع القاف من اللّسان قليلا، وممّا يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف، ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء، ومن بين أوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد، ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فُوَيْقَ الثنايا[*] مخرج النون، ومن مخرج النون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء، وممّا بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء، وممّا بين طرف اللسان وفُوَيْقَ الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد، وممّا بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء، ومن باطن الشّفة السُّفلى وأطراف الثنايا العُلَى مخرج الفاء، وممّا بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو، ومن الخياشم مخرج النون الخفيفة».[2]

فـ"سيبويه" كان أكثر توسّعا ودقّة في تحديده لمخارج الأصوات من أستاذه "الخليل"، إذ جعل أصوات العربية ستّة عشر مخرجا خاصا تتضمّنها أربعة مخارج عامة، وهي: الحلق الذي قسّمه إلى ثلاثة أقسام هي: أقصاه فأوسطه ثمّ أدناه، أمّا اللسان فجعل له عشرة مخارج خاصة، سواء كان اللسان فيها بأقسامه المتعدّدة هو العضو الوحيد المسؤول عن إصدار وإنتاج الصوت، أم بمشاركة أعضاء أخرى معه من قبيل: الحنك بكلّ أقسامه، الثنايا العليا أو السفلى أو كلاهما معا، ... أمّا المخرج العام الثالث فهو: الشفتان سواء كان بانطباقهما أو بمشاركة الثنايا في إصدار الصوت، ليكون بهذا التجويف الأنفي أو كما يعرف أيضا بالخيشوم المخرج العام الرابع، والمسؤول عن إصدار النون الخفيفة؛ أي الساكنة.

وممّن استخدم كذلك مصطلح "المخرج" في تراثنا العربي "المبرّد" (ت/275هـ)، حيث نجده يقول: «اعلم أنّ الهمزة حرف يتباعد مخْرَجه عن مخارج الحروف، ولا يَشْركه في مخرجه شيء، ولا يُدَانيه إلاّ الهاء والألف...».[3]

ومن علماء القرن الرابع هجري الذين وظّفوا مصطلح "المخرج" "ابن جنّي" (ت/392هـ)، إذ اتّفق هذا الأخير مع "سيبويه" اتفاقا تامّا في تحديد الأصوات العربية، والتمييز بين ما هو أصل منها وما هو بالفرع

([1]) ـ نفسه، ص48.

([*]) ـ الأسنان (العليا أو السفلى).

([2]) ـ أبو بشر بن عثمان بن قنبر سيبويه: الكتاب، ج4، تح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ودار الرفاعي، الرياض، السعودية، ط2، 1402هـ/ 1982م، ص ص433- 434.

([3]) ـ أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرد: المقتضب، ج1، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مصر، دط، 1415هـ/ 1994م، ص292.

المستحسن أو المستهجن، كما اتّفق معه كذلك في تحديد مخارج الحروف عددا وموضعا، مع بعض الفروقات الطفيفة كتفصيل "ابن جنّي" مثلا في مخرج "الضاد" حيث يقول مستخدما مصطلح "المخرج": «ومن أوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد، إلّا أنّك إنْ شئت تَكَلَّفْتَهَا من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر»[1]، وكذا تفصيله في مخرج "اللام" حين يقول: «ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، ممّا فويق الضاحك والناب والرباعية والثّنية مخرج اللام».[2]

هذا وقد استمرّ حضور مصطلح "المخرج" في قاموس علمائنا القدامى إلى مرحلة بعيدة، فـ "ابن سينا" (ت/428هـ) وهو من علماء القرن الرابع والخامس هجري نجده قد استعمل مصطلح "المخرج" في تحديد بعض الأصوات، ومن ذلك قوله في صوت "الهاء": «وأمّا الهاء فإنّها تحدثُ عن مثل ذلك الحفزِ في الكمّ والكيف، إلاّ أنّ الحبس لا يكون حبسا تاما بل تفعلُه حافات المخرج وتكون السبيل مفتوحة، والاندفاع يماسُّ حافاته بالسّواء غير مائل إلاّ في الوسط»[3]، وفي "نظم الجزرية" نجد للمصطلح حضورا فها هو "ابن جزري" (ت/833) من علماء القرن الثامن والتاسع الهجري، نجده قد وظّف هو الآخر مصطلح "المخرج"، وذلك عند تحديده لمخارج الحروف والتي على أساسها يتمّ ضبط أحكام تلاوة القرآن الكريم، يقول في مطلع القصيدة التي جمع فيها مخارجه السبعة عشر:[4]

مَخَارِجُ الحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ عَلَى الذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

ب/ مصطلح المَدْرَج: إلى جانب مصطلح "المخرج"، فقد استعمل "الخليل" مصطلحا آخر مرادفا له، وهو مصطلح "المدْرَج"؛ إذ تفرّد وتميّز به، وفي هذا يقول: «في العربية تسعة وعشرون حرفا: منها خمسة وعشرون حرفا صِحَاحًا لها أحيانًا ومدارج، وأربعة أحرف جُوْف وهي: الواو والياء والألف اللّينة والهمزة، وسمّيت جوفا لأنّها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدرج اللهاة، إنّما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيّز تُنسب إليه إلاّ الجوف».[5]

ج/ مصطلح الحيّز: ومن المصطلحات الصوتية الأخرى التي وضعها "الخليل"، وكانت له الأسبقية في استعمالها مصطلح "الحيّز"، بيد أنّنا نراه أحيانا يستخدمه مرادفا لمصطلح "المخرج"، وأحيانا يجعله جزءا منه، فمخرج الحلق مثلا عند "الخليل" يشمل حيّزين: الأوّل لثلاثة أحرف وهي "العين" و"الحاء" و"الهاء"، والثاني لحرفين هما: "الخاء" و"الغين"، وفي هذا الصدد يقول: «فأقصى الحروف كلّها العين ثمّ الحاء، ولولا

([1]) ـ أبو الفتح عثمان بن جنّي: سر صناعة الإعراب، ج1، تح: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط2، 1413هـ/ 1993م، ص47.

([2]) ـ المصدر نفسه، ج1، ص س.

(1) ـ أبو الحسن بن عبد الله بن سينا: رسالة أسباب حدوث الحروف، تح: محمّد حسّان الطّيان ويحيى مير، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سورية، دط، دس، ص72.

([4]) ـ محمّد بن محمّد بن محمّد بن على بن يوسف بن جزري: منظومة المقدّمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، تح: أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع، جدّة، السعودية، ط4، 1427هـ/ 2006م، ص ص1-2.

(3) ـ الفراهيدي: كتاب العين، ج1، ص57.

بحّة في الحاء لأَشْبَهَتْ العين لقرب مخرج الهاء من الحاء، فهذه ثلاثة أحرف في حيّز واحد بعضها أرفع من بعض، ثمّ الحاء والغين في حيّز واحد كلّهنّ حلقية، ثمّ القاف والكاف لهويتان، والكاف أرفع، ثمّ الجيم والشين والضاد في حيّز واحد، ثمّ الصاد والسين والزّاي في حيّز واحد، ثمّ الطاء والدّال والتّاء في حيّز واحد، ثمّ الظاء والذال والثاء في حيّز واحد، ثمّ الراء واللام والنون في حيّز واحد، ثمّ الفاء والباء والميم في حيّز واحد، ثمّ الألف والواو والياء في حيّز واحد، والهمزة
في الهواء لم يكن لها حيّز تُنسب إليه».[1]

د/ مصطلح المقطع: وهو من المصطلحات التي شاع استخدمها عند "ابن جنّي" يقول: «اعلم أنّ الصوت عرض
يخرج مع النفس مستطيلا متّصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين، مقاطع تثنية عن امتداده واستطالته، فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفا، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها».[2]

فـ "ابن جنّي " في هذا التعريف يقدّم لنا مفهوما للصوت، وفي الوقت ذاته يفرّق بينه وبين الحرف، وفي الحقيقة إنّ هذا التعريف هو تعريف عام، يشترك فيه الإنسان الناطق والحيوان الأعجم؛ لأنّ الاثنين يملكان هذه الأعضاء التي ذكرها "ابن جنّي" في التعريف السابق.

إذن فالصوت عند "ابن جنّي" هو عبارة عن النفس الصاعد من الرئتين باتجاه الفم المتّصل والمرتبط، فأينما وجد عائقا انفصل عن بعضه وامتنعَ ـ حينها ـ امتداده واستطالته وسمّي بذلك حرفا، والنَفَس المرتبط يختلف جرسه باختلاف العائق الذي يعترض مسلكه؛ فإن كان الحاجز على مستوى الحلق سمّي حرفا حلقيا، وإن كان على مستوى الشفتين كان شفويا، وقس على ذلك مع بقية الأعضاء المتحكّمة في النطق.

يلاحظ كذلك من خلال التعريف السابق لـ "ابن جنّي" أنّه قد اعتبر المقطع مرادفا للحرف، وهذا بخلاف سابقيه الذين جعلوا المقطع هو مخرج الحرف لا الحرف ذاته، فأينما انقطع النفس فثمّة موضع النطق، فـ "الخليل" ـ مثلا ـ من الذين أطلقوا على المخرج مصطلح المقطع، فضلا عن تسميات أخرى على غرار: المخرج، المجرى، المحبس والمدرج، ...الخ، فتسمية "ابن جنّي" بهذا لا تستقيم إلاّ على ضرب من المجاز.

هـ/ مصطلح المبدأ: ويقصد بهذا المصطلح نقطة التقاء الأعضاء المسؤولة عن إحداث الصوت، بحيث يشكّل هذا الالتقاء حاجزا تاما أو جزئيا يعترض المرور الطبيعي للهواء الصاعد من الرئتين باتّجاه الفم، وتلك النقطة هي بداية صدور الصوت وتشكّله، وهو من مصطلحات "الخليل" ولم يستخدمها غيره، يقول محدّدا مخارج الأصوات عنده: «فالعين والحاء والهاء والخاء والغين حلقية لأنّ مبدأها من الحلق، والقاف والكاف لهويتان لأنّ مبدأها من اللهاة، والجيم والشين والضاد شجرية لأنّ مبدأها من شجر الفم؛ أي مخرج الفم، والصاد والسين والزاي أسلية لأنّ مبدأها من أسلة اللسان؛ وهي مستدقّ طرف اللسان، والطاء والدال

(4) ـ المصدر نفسه، ج1، ص58.

(2) ـ ابن جنّي: سر صناعة الإعراب، ج1، ص6.

والتاء نطعية لأنّ مبدأها من نطع الغار الأعلى، والظاء والذّال والثاء لثوية لأنّ مبدأها من اللثّة، والراء واللام والنون ذلقية لأنّ مبدأها من ذلق اللسان؛ وهو تحديد طرفي ذلق اللسان، والفاء والباء والميم شفوية/ شفهية لأنّ مبدأها من الشفّة، والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيّز واحد، لأنّها هوائية في الهواء لا يتعلّق بها شيء، فَنُسِبَ كلّ حرف إلى مَدْرجته وموضعه الذي يبدأ منه».[1]

وعلى الرغم من كثرة المصطلحات التي استخدمها علماؤنا العرب الأوائل للدلالة على مخرج الحرف، على غرار: المخرج، الحيّز، المدرج، المقطع، المبدأ، المجرى، المحبس، وهلمّ جرّا، إلاّ أنّها تشير جميعها إلى مفهوم مصطلحي واحد، ألا وهو نقطة الانسداد أو التضييق الذي يحدث عندها حبس الهواء، بحيث ينتج الصوت الذي نسمعه، وبالتالي يكون مخرج الحرف ميزانا تُعرف به ماهيته.

يتّضح لنا من خلال القول السابق: إنّ "الخليل" كان هو الأوّل الذي اعتمد الترتيب المخرجي للأصوات، وأعطى لكلّ مخرج مصطلحا محدّدا على خلاف تلميذه "سيبويه" وكل من جاء من بعده، فبالعودة إلى القول السابق لـ "سيبويه" والذي حدّد من خلاله مخارج الحروف عنده وحصرها في ستّة عشر مخرجا، نجده يكتفي فقط بشرح مخرج الأصوات من خلال تحديده لنقطة التقاء العضوين المسؤولين عن إنتاج الصوت، دون ذكر المصطلح الذي يصدق على مجموع الأصوات المنتمية إلى مخرج أو حيّز صوتي واحد. ليكون "الخليل" بذلك قد تميّز بمصطلحات يرجع له الفضل في ابتكارها واستخدامها، فقد جعل الحروف الحلقية نسبة للحلق والذي هو: «الجزء الذي بين الحنجرة والفم، ويستعمل كفراغ رنّان يضخّم بعض الأصوات بعد صدورها من الحنجرة»[2] لخمسه حروف وهي: (ع، ح، ه، خ، غ) دون تعريفه للحلق، وجعل الحروف اللهوية، واللهاة هي من مصطلحات "الخليل" والتي هي: «زائدة لحمية صغيرة متحركة تتدلّى على الحلق من الطرف الخلفي للحنك اللين، وهي ترجع إلى الخلف لتسدّ الحلق عند النطق بالأصوات الفميّة، كما تهبط إلى أسفل عند النطق بالأصوات الغنّاء، ولتسمح للهواء بالتسرّب خلال الحلق الأنفي إلى الفراغ الأنفي»[3] لحرفين هما (ق، ك) وجعل الحروف الشجرية نسبة إلى شجر الفمّ، أي مفرج الفم، ويسمّى كذلك الحنك الصلب وهو مصطلح ابتكره "الخليل" وتميّز باستعماله دون أن يقدّم له تعريفا جعله لثلاثة أحرف هي (ج، ش، ض)، أمّا الحروف الأسلية، نسبة إلى الأسلة وهي: «طرف اللسان إذا كان في وضع صلب كعند النطق بالحروف الصفيرية»[4]، وهو من مصطلحات "الخليل" أيضا، وقد استعاره عنه فيما بعد "ابن جزري"، وهو مخرج خصّه "الخليل" لثلاثة أصوات هي (ص، س، ز)، والحروف النطعية، نسبة إلى النطع وهو مصطلح خليلي بامتياز، جاء به وذلك دون تحديده، والنطع هو الغار وهو الجزء الصلب من سقف الفمّ، يقول "إبراهيم أنيس" محدّدا المقصود بالنطع، ومستحسنا في ذات الوقت مناسبة المصطلح لنقطة خروج الأصوات النطعية (ط، د، ت) قائلا: «أمّا تسميتهم "الدال والطاء والتاء" بالأصوات النطعية فيبدو أنّ

([1]) ـ الفراهيدي: كتاب العين، ج1، ص58.

([2]) ـ سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي: إبدال الحروف في اللهجات العربية، مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية، ط1، 1415هـ/ 1995م، ص92.

([3]) ـ أحمد زرقة: أسرار الحروف، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ط1، 1993م، ص79.

([4]) ـ مصطفى حركات: الصوتيات والفونولوجيا، دار الأفاق، الجزائر العاصمة، دط، دس، ص 82.

هذا المصطلح قد جانبه التوفيق، لأنّ النطع ـ كما شرحته المعاجم وكما يفهم من هؤلاء العلماء ـ هو أقرب جزء من الحنك الأعلى إلى أصول الثنايا»[1]، في حين أنّ الحروف اللثوية جعلها لأصوات (ظ، ذ، ث)، وهي نسبة إلى اللثّة؛ مصطلح وظّفه "الخليل" في تحديده لمخارج الأصوات دون أن يشرح المقصود به، إذ هي: «الجزء الواقع خلف أصول الأسنان العليا مباشرة، وهو محدّد ومحزّز»[2]، أمّا المخرج السابع فجعله خاصا بالحروف الذولقية وهي: (ر، ل، ن)، وذولق أو ذلق اللسان مصطلح خليلي المقصود به: «طرف اللسان إذا كان في وضع ليّن عند النطق باللاّم مثلا»[3]، أمّا آخر المخارج التي حدّدها الخليل فهو الحروف الشفوية المتمثلة في: (ف، ب، م)، والشفتان هما عبارة عن: «عضلتان مرنتان ينتهي بهما الفم، وللشفتين وظيفة ملحوظة مع بعض الأصوات، فهما تنفرجان مع بعض الأصوات كما في نطق الفتح، أو تستديران كما في نطق الضمّ، أو تنطبقان كما في نطق الباء والميم».[4]

إذن فقد رتّب "الخليل" الأصوات العربية وفق الصورة السابقة طبقا لقانون صوتي، وهو أنّ هذه الحروف حسبه بعضها أدخل من بعض، أو ما يعرف بحيّز أسبق من حيّز، ولعلّ هذا ما نلمسه من خلال قوله "ثمّ ما قَرُبَ منها الأرفع فالأرفع"، مع الإشارة ها هنا إلى أنّ كلّ مخرج من المخارج الثمانية أو التسعة التي وضعها "الخليل" تمثّل حيّزا صوتيا، وأنّ الحيّز التاسع والذي تضمّن حروف الجوف والهمزة، إنّما وصف أصواته بالهوائية لأنّ لا حاجز يعترض النفس أثناء النطق بها، باستثناء الهمزة التي تراجع عنها ـ فيما بعد ـ واعترف بأنّها تخرج من أقصى الحلق، قائلا: «وأمّا الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق».[5]

2 ـ المصطلحات ذات الصلة بصفات الأصوات:

إنّ الأصوات إذا كان يجمعها حيّز صوتي واحد؛ أي أنّها تشترك في مخرج واحد، فإنّها في هذه الحالة تضلّ بحاجة إلى أساس آخر يفرّق بين كلّ واحد منها، وبين الآخر في نطاق المخرج الواحد، وهنا يأتي دور الصفات التي تتّصف بها الأصوات، والتي تعدّ الأساس السمعي للتفريق بينها، فالصفة بهذا المعنى هي التي تميّز الحروف المشتركة في المخرج، ولولاها لكانت الحروف المشتركة حرفا واحدا، فعلى سبيل المثال: الأصوات [ز، س، ص] هي مجموعة الصفير، ولكن تتميّز [ز] بالجهر و[س] بالهمس و[ص] بالإطباق، والطاء مثلا لولا الاستعلاء والإطباق لكانت دالا لاتفاقهما في المخرج، والذال المعجمة لولا الاستفال والانفتاح اللذان فيها لكانت ظاءً معجمة، لاتفاقها في المخرج أيضا، والميم لولا الغنّة لكانت باءً لاتفاقهما في المخرج الشفوي، ولولا الإطباق أيضا لصارت الظاء ذالا والصاد سينا، والحاء المهملة والهاء والتاء لولا اختلافهنّ في المخرج

([1]) ـ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، مصر، دط، دس، ص 107.

(5) ـ شرف الدّين علي الراجحي: في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، دط، 2012م، ص30.

([3]) ـ مصطفى حركات: المرجع السابق، ص س.

([4]) ـ سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي: إبدال الحروف في اللهجات العربية، ص94.

([5]) ـ الفراهيدي: كتاب العين، ج1، ص52.

لَكُنَّ حرفا واحدا لاتفاقهنّ في الصفات. فما هو المقصود بالصفة ؟، وما هي المصطلحات الصوتية المتعلقة بها، والتي كان لها حضورا ودورانا في تراثنا اللغوي العربي القديم؟

*** الصفة الصوتية:**

ـ مفهومها في اللغة: جاء في تفسير مادة "وَصَفَ": «وَصَفَ المهر والناقة ونحوهما، يَصِفُ وَصْفًا وَوُصُوفًا: أَجَادَ السّير وجَدَّ فيه والصغير المشيَ وَصْفًا: أَطَاقَهُ، والشيء وَصْفًا وَصِفَةً: نعته بما فيه، والطّبيبَ الدَّوَاء: عَيَّنَهُ باسمه ومقداره، والخبر: حكاه (...)، والصّفة: الحالة التي يكون عليها الشيء من حِلْيَةٍ ونَعْتِهِ: كالسّواد والبياض والعلم والجهل...».[1]

فالصّفة في اللغة تطلق على معان كثيرة منها: الشيء الجيّد المتقن، النعت الحقيقي الذي لا زيف فيه، التعين والتقدير، الحكي، والتعيير بسبب عيب خَلْقِي أو خُلُقِي،...الخ.

ـ مفهومها في الاصطلاح: يقدّم "مصطفى رجب" تفريقا بسيطا بين النَفَسْ والصوت والحرف وصولا إلى الصفة،

مبيّنا بذلك المراحل التي يمكننا من خلالها الوصول إلى صفة الحرف، فيقول: «يراد بالصّفة كيفية تولّد الحرف وخروجه من مخرجه، وذلك لأنّهم يسمّون الهواء الخارج من الرئة إن خرج بطبعه دون أن يحتكّ بأوتار الصوت (نَفَسًا)، فإن وجّه الإنسان بإرادته هذا الهواء إلى أوتار الصوت الموجودة في الحنجرة فاحتكّ بها وحدث له تموّج وتذبذب مسموع فإنّهم يسمّونه حينئذ (صوتا)، ثمّ هذا الهواء المصحوب بهذه التموّجات الصوتية يتوجّه إلى مقطع من مقاطع الفم أو الحلق؛ أي إلى حيّز محدّد منها، فإذا قرّبه وانحصر فيه تولّد الحرف، ثمّ الكيفية التي يكون عليها مرور هذه التموّجات الصوتية الممزوجة في النفس بذلك المقطع هي ما تسمّيه بـ (صفة الحرف)، فبالمخرج إذا تُعرف ماهية الحرف ويتولّد شكله ويتحدّد، وبالصفات يحصل التمييز بين الحروف، وخاصة تلك التي تتّحد مخارجها أو تتقارب».[2]

إذن يتبيّن لنا من خلال هذا الكلام أنّ الصفة الصوتية هي الكيفية أو الكيفيات التي تظهر في الحرف أثناء حدوثه في مخرجه، فتميّزه عن غيره من الحروف عمّا اشترك منها معه في موضع النطق، وتتمثّل تلك الكيفيات في أمرين أساسين هما: «تحديد طريقة مرور النّفس في المخرج عند النطق بالصّوت، وتحديد حالة الوترين الصوتيين في أثناء ذلك».[3]

يمكن أن نقسّم الصفات الصوتية باعتبار اللّزوم والعروض إلى قسمين: القسم الأول: الصفات الذاتية اللازمة للحرف: بحيث لا تنفكّ عنه مطلقا، سواء أكان ساكنا أم متحركا بأيّة حركة. والقسم الثاني: الصفات العَرَضِية: وهي التي تعرض للحرف حينا وتفارقه حينا آخر. هذا وقد اختلف العلماء قديما وحديثا في عدد الصفات الذاتية، وذهبوا في ذلك مذاهب شتّى، فالصّحيح المختار عند "ابن جزري" أنّها سبعة عشر

([1]) ـ مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 1426هـ/ 2005م، مادة "وَصَفَ".

([2]) ـ مصطفى رجب: دراسات لغوية، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دب، ط1، 1429هـ/ 2008م، ص254.

([3]) ـ غانم قدّوري الحمد: ظواهر لغوية في القراءات القرآنية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1427هـ/ 2006م، ص9.

صفة، وقد اقتفى أثره جمهور من أتى بعده من العلماء، فعدّوها سبعة عشر أيضا. وتنقسم الصفات الذاتية بحسب التقابل وعدمه إلى قسمين: قسم له ضّد وهو خمس صفات وضدّه كذلك، وقسم لا ضدّ له وهو سبع صفات.

أ/ الصفات الصوتية اللازمة: وهي على صنفين: صفات لها ضدّ وهي عشرة، وصفات لا ضدّ لها وهي سبعة:

*** الصفات المتضادّة في العربية:**

ـ مصطلحا الجهر والهمس: ويعود الأصل في وضع المصطلحين لـ "سيبويه"، حيث نجده يقول في باب الإدغام: «فأمّا المجهورة فالهمزة، والألف والعين والغين، والقاف والجيم والياء، والضاد واللام والنون، والراء والطاء، والدال والزاي والظاء والذال، والباء والميم والواو، فذلك تسعة عشر حرفا، وأمّا المهموسة فالهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشين، والسين، والتاء، والصاد، والثاء والفاء، فذلك عشر أحرف، فالمجهورة: حرف أُشْبِعَ الاعتماد في موضعه، ومنع النَّفَسَ أن يجري معه حتّى ينقضي الاعتماد (عليه)، ويجري الصوت، وأمّا المهموس فحرف أُضْعِفَ الاعتماد في موضعه، حتّى جرى النّفس معه...».[1]، وقد صار هذا التعريف الذي جاء به "سيبويه" أساسا وقانونا سار عليه معظم من جاء بعده من العلماء، فردّدوا ألفاظه بنصّها وكأنّهم قد تخيّلوا فيها قدسية تحول دون تغييرها، فها هو "ابن جنّي" نجده في تعريفه للجهر والهمس قد تقيّد بألفاظ "سيبويه" قائلا: «الصوت المجهور حرف أُشْبِعَ الاعتماد في موضعه، ومُنِعَ النفس أن يجري معه حتّى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت، والمهموس حرف أُضْعِفَ الاعتماد في موضعه حتّى جرى معه النّفس».[2]

يتّضح من خلال هذا التعريف الذي أتى به "ابن جنّي" أنّ الأساس المعتمد في التمييز بين الجهر والهمس هو: وضع الوترين الصوتين؛ ففي حالة تقاربهما أو التقائهما، فإنّ الهواء الصاعد من الرئتين عبرهما يساهم في تذبذبهما ممّا يُصدر ذلك صوتا مسموعا، وهذا هو المقصود بكلمة: "الاعتماد"، والذي لا يجري معه النفس إلّا إذا انقضى (انفراج الوترين)، أمّا إذا مرّ الهواء دون أن يحدث ذبذبة على مستوى الوترين الصوتيين نتيجة تباعدهما سُمع حينها صوت مهموس، وهذا هو المقصود بـ "ضعف الاعتماد"، والذي يسمح بجريان النفس دون عائق يكون هنالك.

وهو المعنى ذاته الذي نجده عند "أبو بكر الباقلاني" حيث يقول في سياق شرحه للمصطلحين محافظا على عبارات "سيبويه"، يقول: «والمهموس كلّ حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النَفَس»[3]، ويقول في موضع آخر: «والمجهور معناه: أنّه حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع أن يجري معه [النفس] حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت».[4]

([1]) ـ سيبويه: الكتاب، ج4، ص434.

([2]) ـ ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص60.

([3]) ـ أبو بكر محمد بن الطيّب الباقلاني: إعجاز القرآن، تح: أحمد السيد أحمد صقر، دار المعارف للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، ط5، دس، ص44.

([4]) ـ المصدر نفسه، ص46.

هذا ولم يخالف "سيبويه" في هذا التعريف سوى "المبرّد" في "المقتضب"، والذي تخلّى في تعريفه للجهر والهمس عن ألفاظ "سيبويه"، يقول: «ومنها حروف إذا ردّدتها في اللسان جرى معها الصوت وهي المهموسة، ومنها حروف إذا ردّدتها ارتدع الصوت فيها وهي المجهورة».[1]

ـ مصطلحا الشدّة والرخاوة: تُصنّف أصوات العربية في التراث الصوتي العربي القديم، وذلك بالنظر إلى درجة اعتراض الهواء (النفس الصاعد من الرئتين) إلى ثلاثة أنواع مختلفة نطقيا وهي: الشّديدة، ويسمّيها كثير من المحدثين: الانفجارية، ولها تسميات أخرى على غرار: الأصوات المؤقّتة أو الآنية أو اللحظية أو الوقفية...الخ، والرّخوة، ويسمّيها كثير من المحدثين: الاحتكاكية، و صنف آخر بين الشديدة والرخوة؛ أي المتوسطة، ويسمونها كذلك بالبينية أو المائعة أو السائلة، وكلّ هذه المصطلحات يرجع الفضل في وضعها لإمام النحاة "سيبويه" يقول: «ومن الحروف (الشديدُ) وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والدال، والباء، وذلك أنّك لو قلت أَلْحَجَ ثمّ مَدَدْتَ صوتك لم يجر ذلك، ومنها (الرَّخْوَةُ) وهي: الهاء، والحاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والظاء، والتاء، والذال، والفاء، وذلك إذا قلت الطَّسْ وانْقَضْ وأشباه ذلك أجريتَ فيه الصوت إن شئت، وأمّا العين فبين الرّخوة والشديدة، تصل إلى التردّد فيها لشَبَهِهَا بالحاء».[2]

وقد اقتفى أثر "سيبويه" معظم العلماء الذين جاءوا من بعده أمثال "المبرد" الذي يقول: «ومن الحروف حروف تجري على النفس وهي التي تسمى الرّخوة، ومنها حروف تمنع النفس وهي التي تسمى الشديدة»[3]، وكذا "ابن جنّي" إذ يقول: «ومعنى الشديد أنّه الحرف الذي يمنع الصوت من أن يجري فيه (...)، والرخو: هو الذي يجري فيه الصوت ...».[4]، ونجد المعنى عينه عند "ابن سنان الخفاجي" (ت/466هـ) إذ يقول متحدّثا عن مصطلح الشدّة: «فالشديد الحرف الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهي ثمانية أحرف: الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والدال والتاء والباء، ويجمعها في اللفظ أجدك قطبت».[5]

يُفهم ممّا سبق أنّ اعتراض الهواء عند النطق بالأصوات الشديدة (الانفجارية) يكون اعتراضا تامّا، بحيث لا يُسمح للهواء الصاعد من الرئتين بالمرور بسبب انطباق العضوين المسؤولين عن إصدار ذلك الصوت فترة من الزمن، ثمّ بعد ذلك يحدث انفراج مفاجئ للعضوين، فيندفع الهواء المحبوس فيما دونهما بقوّة محدثا صوتا انفجاريا. كما يُفهم من خلال التعريفات السابقة أيضا أنّ الصوت الذي يوصف بالرخاوة، أو كما يسمّى كذلك بالاحتكاك، أنّ النفس فيه يكون مستمرا دون انقطاع لعدم وجود اعتراض تام له (أي اعتراضه جزئي) في موضع النطق، ممّا يُسمح بالقول: إنّ الأصوات الاحتكاكية إنّما تتشكّل بأن

([1]) ـ المبرد: المقتضب، ج1، ص330.

(1) ـ سيبويه: الكتاب، ج4، ص ص434- 435.

([3]) ـ المبرد: المقتضب، ج1، ص330.

([4]) ـ ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص61.

([5]) ـ أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي: سر الفصاحة، شرح وتصحيح: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده بالأزهر، مصر، دط، 1389هـ/ 1969م، ص20.

يُضَيَّقَ مجرى الهواء الخارج من الرئتين في موضع من المواضع، ويمرّ من خلال منفذ ضيّق نسبيا، محدثا في خروجه احتكاكا جانبيا مسموعا.

ونختم سلسلة هذه التعريفات بقول "ابن جزري"، الذي يجمع فيه بين المصطلحات الثلاثة، فيقول: «والمتوسطة بين الشدّة والرخاوة خمسة يجمعها قولك: "لن عمر"، وأضاف بعضهم إليها "الياء" و"الواو"، والمهموسة كلّها غير التاء والكاف رخوة، والمجهورة الرخوة خمسة: الغين والضاد والظاء والذال المعجمات والراء، والمجهورة الشديدة يجمعها قولك: "طبق أجد"».[1]

ـ مصطلحا: الإطباق والانفتاح: وهي من مصطلحات "سيبويه" والمقصود بمصطلح الإطباق :«ارتفاع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك وتقعّر وسط اللسان»[2]، أو هو: «ظاهرة يرتفع فيها مؤخّر اللسان إلى الحنك الأعلى، آخذا شكلا مقعّرا ممّا يزيد من حجم تجويف الفم، ويضيّق من حجم تجويف الحلق أثناء إخراج الصوت فيسمع الصوت مفخّما، والأصوات المطبقة أربعة هي: الصاد والضاد والطاء والظاء».[3]، أمّا الانفتاح فيحدث حينما يتجافى اللسان عن الحنك ويتحاشاه، فلا ينطبق عليه تاركا المجال للهواء الصاعد ـ من الرئتين ـ منفتحا دون اعتراض تام، وعليه فإنّ الانفتاح هو: «عدم انحصار الصوت بين وسط اللسان والحنك عند النطق بالحرف لانفتاح ما بينهما، سواء انطبق الحنك على أقصى اللسان أم لا، وحروفه كلّ ما عدا الأربعة المطبقة، وكلّ حروف الاستفالة منفتحة».[4]. يقول "سيبويه" موظفا هذين المصطلحين: «ومنها (المُطْبَقَةُ والمُنْفَتِحَةُ)، فأمّا المُطْبَقَةُ فالصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والمُنْفَتِحَةُ: ما سِوَى ذلك من الحروف؛ لأنّك لا تُطْبِقُ لشيءٍ منهُنَّ لسانك ترْفعه إلى الحنك الأعلى»[5]، وممّن وظّف المصطلحين في تراثنا العربي القديم "ابن جنّي" يقول: «وللحروف انقسام آخر إلى الإطباق والانفتاح، فالمطبقة أربعة وهي: الضاد، والطاء، والصاد والظاء، وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق، والإطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مُطْبقا له، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا، والصاد سينا، والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنّه ليس من موضعها شيء غيرها تزول الضاد إذا عدمت الإطباق إليه».[6]

إذن فالإطباق صفة من الصفات المميّزة بين الأصوات التي تشترك في أكثر من صفة، فلولا الإطباق مثلا لكانت "الطاء" "دالا" لاشتراكهما في الجهر والشدّة والإصمات والقلقلة، وقس على ذلك مع باقي أصوات الإطباق.

([1]) ـ محمّد بن محمّد بن محمّد بن على بن يوسف بن جزري: النشر في القراءات العشر، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دس، ص202.

([2]) ـ محمود فهمي حجازي: المدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دط، دس، ص58.

([3]) ـ وفاء كامل فايد: الباب الصرفي وصفات الأصوات دراسة في الفعل الثلاثي المضعّف، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1422هـ/ 2001م ص ص 18- 19.

([4]) ـ محمّد بن إبراهيم الحمد: فقه اللغة مفهومه، موضوعاته، قضاياه، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، 1426هـ/ 2005م، ص111.

([5]) ـ سيبويه: الكتاب، ج4، ص436 .

([6]) ـ ابن جنّي: سر صناعة الإعراب، ج1، ص61.

ويقول "ابن جزري" في صدر البيت الرابع في "المنظومة الجزرية" التي وضعها وجمع فيها مخارج وصفات الحروف، متحدّثا عن هذه الصفة: «وَصَادُ ضَادُ طَاءُ ظَاءُ: مُطْبَقَهْ».[1]

وتجدر الإشارة هاهنا إلى نقطة مهمّة، وهي أنّ المقصود بالإطباق غير الطبق، فمصطلح الإطباق يختلف في معناه عن مصطلح الطبق؛ إذ أنّ: «الأوّل يشير إلى الصفة التي تحدثنا عنها، والثاني يشير إلى المخرج وهو الجزء الليّن من الحنك الأعلى، حيث مخرج الكاف والغين والخاء، فهذه الأصوات هي أصوات طبقية، ولكنّها ليست مطبقة».[2]، فـ "الغين" مثلا في الفصحى صوت طبقي؛ بمعنى أنّ مخرجها من منطقة الطبق ولكنّه ليس صوت مطبق، على عكس "الطاء" مثلا الذي هو صوت مطبق، ولكنّه ليس صوتا طبقيا.

ـ مصطلحا: الاستعلاء والاستفال: ويرجع الفضل في استخدام مصطلحي الاستعلاء والاستفال أو التسفّل لـ "سيبويه" وذلك في باب حديثه عن ظاهرة الإمالة والحروف التي تحول دون وقوعها يقول: «فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء، إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه (...)، وإنّما منعت هذه الحروف الإمالة لأنّها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى...».[3]، ويقول في موضع آخر في ذات السياق: «...فالانحدار أخفّ عليهم من الإصعاد (...) فلمّا كان يثقل عليهم [أن يكونوا] في حال تسفّلٍ ثمّ يصعّدون ألسنتهم أرادوا أن تقع ألسنتهم موقعا واحدا، فلم يحوّلوا السين لأنّهم انحدروا فكان الانحدار أحقّ عليهم من الاستعلاء من أن يصّعّدوا من حال التسفّل».[4]

ولقد سجّل مصطلحي الاستعلاء والاستفال كغيرهما من المصطلحات الصوتية المتعلّقة بصفات الأصوات حضورهما في التراث العربي، فـ "ابن جنّي" وهو من علماء القرن الرابع هجري نحده قد وظّف كلا المصطلحين، بيد أنّه استخدم مصطلح الانخفاض بدل عن مصطلح الاستفال ليدلّ بذلك على الأصوات التي ينخفض فيها اللسان عند خروج الحرف عن الحنك إلى قاع الفم، وهذه الوضعية تصدق على جميع حروف الهجاء عدا حروف الاستعلاء السبعة السابق ذكرها، وفي هذا الصدد نجده يقول: «أن تتصعّد في الحنك الأعلى فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق، وأمّا الخاء والغين والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها، والحروف المستعلية على هذا سبعة وهي: الخاء والغين والقاف والضاد والطاء والصاد والظاء، وما عدا هذه الحروف فمنخفض».[5]

([1]) ـ ابن جزري: منظومة المقدّمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، ص3.

([2]) ـ غانم قدّوري الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 1425هـ/2004م، ص ص116- 117.

([3]) ـ سيبويه: المصدر السابق، ج4، ص ص128- 129.

(1) ـ سيبويه: الكتاب، ج4، ص130.

([5]) ـ ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص62.

ومن علماء القرن السادس والسابع هجري "ابن يعيش"(ت/643ه) إذ يورد في "شرح المفصّل" كلاما يوحي باستعماله لمصطلح الاستعلاء وذلك في سياق حديثه عن موانع الإمالة، يقول: «وتمنع الإمالة سبعة أحرف وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف، إذا وليت الألف قبلها أو بعدها،...».[1]

ـ **مصطلحا: الإذلاق والإصمات:** يُعَرّفُ "الإذْلاق" بأنّه: «سرعة النطق بالحرف بسهولة ويسر لخروجه من طرف اللسان والشفاة، أو هو الاعتماد على ذلق اللسان والشفة، أو هو خروج الحرف بسهولة ويسر».[2]، إذن فالإذلاق: هو الخفّة في الكلام، والنطق به بسهولة ويسر، من غير تكلفة أو ثقل يكون هنالك، ومصطلح الإذلاق أو كما يسمى أحيانا بحروف الذُلْقِ أو الذلاقة ليس من ابتكار "سيبويه" وإنّما يرجع الأصل في هذه التسمية لأستاذه "الخليل بن أحمد الفراهدي"، يقول هذا الأخير: «اعلم أنّ الحروف الذُلْقَ والشَّفَويَةَ ستّة وهي: ر ل ن، ف ب م، وإنّما سمّيت هذه الحروف ذُلْقًا لأنّ الذلاقة في المنطق إنّما هي بطرف أسلة اللّسان والشفتين وهما مَدْرَجَتَا هذه الأحرف الستّة، منها ثلاثة ذليقة ر ل ن، تخرج من ذَلْقِ اللّسان من (طرف غار الفم) وثلاثة شفوية: ف ب م، مخرجها من بين الشّفتين خاصة...».[3]، وإذا كان كتاب "سيبويه" قد خلا من هذا المصطلح إلاّ أنّه تردّد في كتب اللغويين الذين جاؤوا من بعده أمثال "ابن جنّي"، يقول في معرض حديثه عن الإذلاق محدّدا حروفه الستّة التي جمعها العلماء في قولهم: "فر من لب"، يقول: «...ومنها حروف الذلاقة وهي ستة: اللام والراء والنون والفاء والباء والميم، لأنّه يُعْتَمَدُ عليها بذلق اللسان وهو صدره وطرفه».[4]، ويقول بدوره "ابن جزري" في عجز البيت الرابع من
"المنظومة الجزرية" موظفا هذا المصطلح: «وَفَرَّ مِنْ لُبَّ: الحُرُوفُ المُذْلَقَهْ».[5]

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أنّه لا يجوز الخلط بين الأحرف الذلقية مخرجا، والمذلقة صفة؛ وإن كان كلاهما من وضع "الخليل"، إلاّ أنّ الأولى: لا تخرج إلّا من ذلق اللّسان، أمّا الأخرى: فمنها ما يخرج من ذلق اللسان، ومنها ما يخرج من ذلق الشفّة كما ذكرنا، ففي «صفة الذلاقة شمول وعموم، وفي مخرج الذلاقة تضيق وتحديد، والاتفاق في الاسم لا يوقع في اللبس عند التفرقة بين الصفة والمخرج».[6]

أمّا مصطلح الإصمات فهو الآخر من وضع "الخليل"، حيث أشار إليه مستخدما عبارة "الحروف الصُّتْمُ"، أمّا "ابن دريد" (ت/321ه) فلم ينسب المصطلح إلى "الخليل"، وإنّما ذكر رواية منقولة عن "الأخفش" في تفسير مصطلحي [مذلقة/ مصمتة] فقال: «وسمعت الأشْنانْداني يقول: سمعت الأخفش يقول: سَمَّيْتُ هذه الحروف مُذْلَقَةً لأنّ عملها في طرف اللّسان، وطرف كلّ شيء ذَلْقُهُ، وهي أخفّ الحروف وأحسنها

([1]) ـ موفّق الدين بن علي بن يعيش النحوي: شرح المفصل، ج9، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دس، ص59.

([2]) ـ السيّد أحمد عبد الغفّار: الكلمة العربية كتابتها ونطقها، ج2، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، ط2، 1426ه/2006م، ص24.

(5) ـ الفراهيدي: العين، ج1، ص51.

([4]) ـ ابن جنّي: المصدر السابق، ج1، ص64.

(1) ـ ابن جزري: منظومة المقدّمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، ص3.

([6]) ـ صبحي الصّالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملاين، بيروت، لبنان، ط3، 1430ه/ 2009م، ص ص283- 284.

امتزاجا بغيرها، وسمّيت الأُخَرَ مصمتة لأنّها أصمتت أن تختصّ بالبناء إذا كثرت حروفه لاعتياصها على اللسان».[1]

والإصمات كما هو متداول عند اللغويين هو: «ثقل الحرف عند النطق به لخروجه بعيدا عن طرف اللسان والشفتين، أو هو امتناع الحروف المصمتة عن أن تختصّ ببناء كلمة في لغة العرب، وحروفه اثنان وعشرون حرفا، وهي الحروف المتبقّية من حروف الهجاء بعد استبعاد حروف الإذلاق».[2]

يفهم من خلال هذا التعريف أنّه لا توجد في العربية كلمات مكوّنة من أربعة أو خمسة أحرف أصلية جميع حروفها مصمتة، بل لابدّ أن يكون فيها حرف أو أكثر من حروف الذلاقة، وإلّا فذلك دليل قاطع على عجمتها في الغالب، وأنّها كلمة دخيلة على العربية وليست منها، يقول "ابن جنّي": «...فمتى وَجَدْتَ كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من بعض هذه الأحرف الستّة ـ أي المذلقة ـ فاقض بأنّه دخيل في كلام العرب، وليس منه (...) مثل: العَسْجَدْ...».[3]، ويضيف "مصطفى رجب" سببا مقنعا يمنع تركيب كلمة عربية من الأصوات المصمتة فقط دون المذلقة، فيقول: «وعلّة ذلك أنّ حروف الإصمات صعبة على اللسان، وحروف الإذلاق سهلة عليه، فمنعوا انفراد حروف الإصمات واشترطوا أن يكون معها حرف أو أكثر من حروف الإذلاق لتعادل خفّة المذلق ثقل الصمت».[4]

*** الصفات التي لا ضدّ لها في العربية**

ـ مصطلح الصفير: الصفير هو: «صوت زائد يخرج من بين الشفتين عند النطق بالصاد والسين والزاي، وهو صوت شبيه بصوت الطائر».[5]؛ وإنّما سمّيت حروف الصّفير كذلك لأنّك «تسمع لها عند النطق بها صوتا يشبه صوت بعض الطيور، فالصاد مثلا تشبه صوت الإوز، والزاي مثلا تشبه صوت النحل، والسين مثلا تشبه صوت
الجراد، وأقوى هذه الأحرف الثلاثة حرف الصاد لما فيه من استعلاء وإطباق».[6]

وأوّل من استعمل هذا المصطلح الصوتي من علمائنا العرب القدامى "سيبويه" وذلك في باب حديثه عن الإدغام، يقول: «وأمّا الصاد والسّين والزاي فلا تدعمهنّ في هذه الحروف التي أدغمت فيهنّ، لأنّهنّ حروف الصفير، وهنّ أنْدَى في السمع، وهؤلاء الحروف إنّما هي شديدٌ ورخْوٌ لسنٌ في السمع كهذه الحروف لخفائها».[7]

([1]) ـ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد: جمهرة اللغة، ج1، تعليق: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص22.

([2]) ـ السيّد أحمد عبد الغفّار: الكلمة العربية كتابتها ونطقها، ج2، ص24.

([3]) ـ ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص ص64- 65.

([4]) ـ مصطفى رجب: دراسات لغوية، ص259.

([5]) ـ صلاح صالح سيف: العقد المفيد في علم التجويد، المكتبة الإسلامية، عمّان، الأردن، ط1، 1408هـ/ 1987م، ص71.

([6]) ـ شرف الدّين على الراجحي: في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث، ص48.

([7]) ـ سيبويه: الكتاب، ج4، ص ص464- 465.

ومن العلماء العرب الأوائل أيضا الذين كان لمصطلح الصفير حضورا في مؤلفاتهم "أبو عمرو الدّاني" (ت/444هـ) يقول: «وحروف الصفير ثلاثة: الصاد والزاي والسين، سمّيت بذلك لأنّك تسمع فيها شبيها بالصفير عند إخراجها من مواضعها»[1]، ومن علماء القرن الخامس الهجري الذين استعملوا المصطلح "القرطبي" (ت/461هـ)، إذ نجده يقول: «سمّيت بذلك لشبه أجراسها بالصفير»[2]، أمّا "ابن يعيش"، فيقول في "شرح المفصّل" مستحضرا هذا المصطلح: «لأنّ صوتها كالصّفير، لأنّها تخرج من بين الثنايا وطرف اللّسان فينحصر الصوت هناك فيصفّر به».[3]

أمّا "الخليل بن أحمد الفراهيدي" فقد آثر استخدام مصطلح "أسلية" نسبة إلى أسلة اللسان، وهو مستدقّه كما سبقت الإشارة للدلالة على حروف الصفير الثلاثة، يقول: «والصاد والسين والزاي أسلية لأنّ مبدأها من أسلة اللسان»[4]، بيد أنّ هذا المصطلح الخليلي لم يكتب له الذيوع والانتشار قياسا بمصطلح "سيبويه" الذي شاع استعماله في المؤلفات والتصانيف اللغوية، كما كثر استعماله أيضا عند علماء التجويد والقراءات، يقول "ابن جزري" في "منظومة الجزرية" في صدر إحدى الأبيات مستعملا مصطلح الصفير: «صفيرها: صَادٌ وَزَايٌ سِينٌ».[5]

ـ مصطلح القلقلة: كان لـ "سيبويه" الفضل الأكبر في وضع هذا المصطلح وتحديد معالمه والمقصود به، يقول: «واعلم أنّ من الحروف حروفا مُشْرَبَةً[*] ضُغِطَتْ من مواضعها، فإذا وَقَفْتَ خرج معها من الفم صُوَيتٌ، ونَبَا اللسان عن موضعه وهي حروف القلقلة».[6]

فالقلقلة بهذا المعنى: «اضطراب المخرج عند النطق بالحرف ساكنا حتّى يُسْمع له نبرة قويّة، وحروفها خمسة مجموعة في قوله (قطب جد)، والسبب في هذا الاضطراب والتحريك شدّة حروفها لما فيها من جهر وشدّة، فالجهر يمنع جريان النفس، والشدّة تمنع جريان الصوت، فاحتاجت إلى كلفة في بيانها، ومراتب القلقلة ثلاثة، أعلاها الطاء وأوسطها الجيم وأدناها الباقي».[7]

كما أشار التعريف السابق كذلك إلى أنّ حروف القلقلة خمسة، غير أنّنا نجد "المبرد" مثلا في "المقتضب"، وهو واحد من علماء العرب القدماء الذين استخدموا هذا المصطلح يضيف إلى الخمسة حرف "الكاف" قائلا: «واعلم أنّ من الحروف حروفا محصورة في مواضعها، فتسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه وهي حروف القلقلة، وإن تفقّدت ذلك وجدته فمنها: "القاف" و"الكاف" إلّا أنّها دون "القاف"، لأنّ

---

(1) ـ أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني الأندلسي: التحديد في الاتقان والتجويد، تح: غانم قدّوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1421هـ/ 2000م، ص107.

(2) ـ عبد الوهاب بن محمد القرطبي: الموضح في التجويد، تح: جمال محمد شرف، دار الصحابة للتراث، مصر، ط1، 1416هـ/ 2005م، ص55.

(5) ـ ابن يعيش: شرح المفصّل، ج10، ص130.

(6) ـ الفراهيدي: كتاب العين، ج1، ص58.

(7) ـ ابن جزري: منظومة المقدّمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، ص 3.

(*) ـ الحروف المشربّة هي الحروف التي يخالطها التحريك الخفيف.

(6) ـ سيبويه: المصدر السابق، ج4، ص174.

(7) ـ فهمي علي سليمان: المنير الجديد في أحكام التجويد، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، دط، 1410هـ/ 1990م، ص56.

حصر القاف أشدّ، وإنّما تظهر هذه النبرة في الوقف، فإنّ وصلت لم يكن لأنّك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر، فحلّت بينه وبين الاستقرار، وهذه المقلقلة بعضها أشدّ حصرا من بعض».[1]، فالقلقلة حسب "المبرّد" تكون في الوقف أشدّ وأبين منها حين الوصل.

وقد كان لهذا المصطلح حضورا في تصانيف علماء القرن الخامس والسادس للهجرة، فها هو "الزمخشري" (ت/538ه) يعرّف القلقلة قائلا: «والقلقلة ما تحسّ إذا وقفت عليها من شدّة الصوت المتصعّد من الصدر مع الحفز والضغط»[2]، ويقصد "الزمخشري" بعبارة [المتصعّد من الصدر] إشارة إلى صفة الجهر الملازمة للنطق بالحرف المقلقل.

ـ **مصطلح اللين:** اللين هو: «إخراج الحرف بعد كلفة على اللسان، وحروف اللين: الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما نحو: خَوْفْ وبَيْتْ».[3]

بناء على هذا يمكن القول: إنّ حرف اللين هو حرف المدّ الساكن، المتحرك ما قبله بحركة لا تناسبه (من غير جنسه)، ويسقط من هذا الاعتبار الألف لمجانسة حركة الفتح لها؛ فهي حرف مدٍ لا لين.

ولعلّ مصطلح اللين من أكثر المصطلحات تداولا وحضورا في ترثنا اللغوي فها هو "سيبويه" نحده يقول: «ومنها (اللّينة) وهي الواو والياء، لأنّ مُخْرَجَهَا يتّسع بهواء الصّوت أشدّ من اتّساع غيرهما كقولك: وأيّ، والواو، وإن شئت أجريت الصوت ومددت»[4]، وفي ذات السياق يقول "المبرّد": «فمن حروف البدل حروف المدّ واللين المُصوّتة، وهي الألف والواو والياء، فالألف تكون بدلا من كلّ واحدة منهما؛ كما وصفت لك»[5]، ومن الذين استحضروا هذا المصطلح في كتاباتهم "ابن حنّي" يقول: « والحروف التي اتّسعت مخارجها ثلاثة: الألف، ثمّ الياء، ثمّ الواو، وأوسعها وألينها الألف ...».[6]، كما استعمل "ابن جزري" بدوره هذا المصطلح قائلا: «وحرفا اللين: الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما».[7]، وقبل هؤلاء تردّد هذا المصطلح عند "الخليل" وذلك في سياق حديثه عن أحرف الجوف، يقول: «في العربية تسعة وعشرون حرفا: منها خمسة وعشرون حرفا صِحَاحًا لها أحيانًا ومدارج، وأربعة أحرف جُوْف وهي: الواو والياء والألف اللّينة والهمزة، وسمّيت جوفا لأنّها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا من مدارج الحلق ولا من مدرج اللهاة، إنّما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيّز تُنسب إليه إلاّ الجوف».[8]

([1]) ـ المبرّد: المقتضب، ج1، ص332.

(3) ـ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي الزّمخشري: المفصّل في علم العربية، تح: سعيد محمود عقيّل، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1424ه/ 2003م، ص395.

([3]) ـ صبحي الصّالح: دراسات في فقه اللغة، ص283.

([4]) ـ سيبويه: الكتاب، ج4، ص435.

(6) ـ المبرّد: المصدر السابق، ج1، ص199.

([6]) ـ ابن جنّي: سر صناعة الإعراب، ج1، ص8.

(1) ـ ابن جزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص204.

(2) ـ الفراهيدي: كتاب العين، ج1، ص57.

ـ مصطلح الانحراف: تعود الأسبقية في استعمال هذا المصطلح لـ "سيبويه"، لأنّه هو واضع المصطلح والموضّح لحدوده، يقول: «ومنها (المنْحَرِفُ) وهو حرف شديد جرى فيه الصّوت لانحراف اللسان مع الصّوت، ولم يعترض على الصّوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو "اللام"، وإن شئت مددت فيها الصّوت، وليس كالرّخوة؛ لأنّ طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصوت من موضع "اللام"، ولكن من ناحيتي مستدق اللسان وفُوَيْقَ ذلك».[1]، ويقول "ابن جنّي" مستعملا هذا المصطلح: «ومن الحروف حرف منحرف؛ لأنّ اللسان ينحرف فيه مع الصوت وتتجافى ناحيتا مستدقّ اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين وممّا فويقهما وهو اللام».[2]

ـ مصطلح التكرير: يعرّفه "داود عبده" فيقول: «ويسمّى أيضا التردّد، وهو سمة يتّصف بها صوت واحد وهو الراء، وسمّيت الراء صوتا تكراريا؛ لأنّ طرف اللّسان يضرب أصول الأسنان العليا أو اللثة ضربات متكرّرة عند نطقها».[3]

والتكرير أو الحرف المكرّر هو من مصطلحات "سيبويه" أيضا، يقول: «ومنها (المكرّر) وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتَجَافَى للصّوت كالرّخوة، ولو لم يكرّر لم يجر الصوت فيه وهو الراء».[4]

وممّن وظّفوا المصطلح في كتبهم "المبرّد" يقول: «ومنها الراء، وهي شديدة، ولكنّها حرف ترجيع، فإنّما يجري فيها الصوت بما فيها من التكرير»[5]، ومن هؤلاء أيضا "ابن جنّي" الذي يقول: «ومنها المكرّر، وهو الرّاء وذلك أنّك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللّسان يتعثّر بما فيه من التكرير، ولذلك احتسب في الإمالة بحرفين».[6]

ـ مصطلح التفشّي: يعرّفه "محمّد بن إبراهيم الحمد" مبيّنا حروفه واختلاف العلماء في ذلك بقوله: «وهو كثرة انتشار خروج الهواء بين اللسان والحنك، وانبساطه في الخروج عند النطق بالحرف، وحرف التفشّي هو الشين فقط على المشهور، وبعضهم يجعله في الضاد والثاء والفاء، وبعضهم يقول: إنّ في الصاد والسين تفشّيا أيضا،
وكلّ ذلك غير مجمع عليه»[7].

واضع هذا المصطلح هو أبو النحو "سيبويه" يقول أثناء حديثه عن الإدغام: «والشين لا تدغم في الجيم، لأنّ

([1]) ـ سيبويه: الكتاب، ج4، ص435.

([2]) ـ ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص63.

([3]) ـ داود عبده: دراسات في علم أصوات العربية، ج2، دار جرير للنشر والتوزيع، دب، دط، 1431هـ/ 2010م، ص43.

([4]) ـ سيبويه: المصدر السابق، ص س.

([5]) ـ المبرد: المقتضب، ج1، ص332.

([6]) ـ ابن جنّي: المصدر السابق، ص س.

([7]) ـ محمّد بن إبراهيم الحمد: فقه اللغة مفهومه، موضوعاته، قضاياه، ص112.

الشين استطال مُخْرَجُها لرخاوتها حتّى اتّصل بمخْرج الطاء، فصارت منزلتها منها نحوًا من منزلة الفاء مع الباء، فاجتمع هذا فيها والتفشّي، فكرهوا أن يُدغموها في الجيم...».[1]

وممّن وظّف مصطلح التفشّي من علمائنا الأوائل "الدّاني" إذ يقول: «والمتفشّي حرف واحد وهو الشين، تفشّت في الفم لرخاوتها حتّى اتّصلت بمخرج الظاء، وكذلك الفاء تفشّت حتى اتّصلت بمخرج التاء، ولذلك تبدل منها، فيقال: جَدَفٌ وجَدَثٌ»[2]، وكذا "ابن جزري" الذي يقول: «وحروف التفشّي هو الشين اتفاقا، لأنّه تفشى في مخرجه حتّى اتّصل بمخرج الطاء...».[3]

ـ **مصطلح الاستطالة:** الاستطالة هي من مصطلحات "سيبويه"، جاء في "الكتاب" في باب الإدغام: «...ولا تُدغم في الصاد والسين والزاي لاستطالتها، يعني الضاد...»[4]، وجاء في "النشر" لـ"ابن جزري": «الحرف المستطيل هو الضاد؛ لأنّه استطال عن الفهم عند النطق به حتّى اتّصل بمخرج اللام، وذلك لما فيه من القوّة بالجهر والإطباق والاستعلاء».[5]

هذه إذن هي الصفات التي تحدّث عنها علماء الأصوات القدامى، وعددها سبعة عشر ـ كما ذكرنا ـ ؛ عشرة منها متضادة (خمسة ضدّ خمس)، وسبعة أخرى لا ضدّ لها، هذا وسنضيف إليها فيما سيأتي بعض الصفات الأخرى غير هذه المذكورة، تحدّث عنها بعض اللغويين وعلماء الأصوات ومنها:

ـ **مصطلح الغنّة (الأنفية):** "النون" و"الميم" صوتان أنفيان لا يخرجان من الفم، وإنّما مخرجهما هو الأنف، والدليل على ذلك أنّك لو أمسكت بأنفك عند النطق بهما لما ظهر الصوت، ولهذا تسمع مع صوت "النون" و"الميم" غنّة تتبعهما عند النطق بهما؛ فهما بهذا صوتان أنفيان يخرجان من الخيشوم، وهذا المصطلح من ابتكار "سيبويه" يقول: «ومنها حرفٌ شديد يجري معه الصّوت لأنّ ذلك الصوت غُنَّةٌ من الأنف، فإنّما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنّك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت، وهو النون وكذلك الميم»[6]، وهناك من اللغويين من يجعل هذا المصطلح لصوت واحد وهو النون الساكنة ومنهم "ابن جنّي" إذ يقول: «ومن الخياشم مخرج النون الخفيفة، ويقال الخفيفة أي الساكنة»[7]، ويقول في موضع آخر: «وَيَدُلُّكَ على أنّ النون الساكنة إنّما هي من الأنف والخياشم، أنّك لو أمسكت بأنفك، ثمّ نطقت بها لوجدتها مختلفة، وأمّا النون المتحرّكة فمن
حروف الفم، إلاّ أنّ فيها بعض الغنّة من الأنف».[8]

([1]) ـ سيبويه: الكتاب، ج4، ص448.

([2]) ـ الدّاني: التحديد في الإتقان والتجويد، ص ص107- 108.

([3]) ـ ابن جزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص205.

([4]) ـ سيبويه: المصدر السابق، ج4، ص466.

([5]) ـ ابن جزري: المصدر السابق، ص س.

([6]) ـ سيبويه: المصدر السابق، ج4، ص435.

([7]) ـ ابن جنّي: سر صناعة الإعراب، ج1، ص48.

(1) ـ ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص 48.

ـ مصطلح الهت/ المهتوتة: اختلف علماء العربية القدماء في هذا المصطلح، وعلى وجه التحديد أيُّ الأصوات تطلق عليها هذه التسمية، حيث أطلقوها على أصوات ثلاثة؛ جعلها "الخليل" لصوت "الهمزة" «لأنّ الهَتَّ عنده هو الصوت الشديد، فسمّاها كذلك لخروجها من الصدر كالتهوّع فتحتاج إلى ظهور صوت قوي شديد»[1]. وأطلقها كلّ من "سيبويه" و"ابن جنّي" على صوت "الهاء"، يقول: "ابن جنّي": «ومن الحروف المهتوت وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء»[2]، في حين جعلها آخرون أمثال "ابن الحاجب" صفة لصوت "الياء"، غير أنّ «الأكثر تحقيقا أنّ هذه الصفة جديرة بالهمزة لشدّتها أكثر من صوتي الهاء والياء».[3]

ـ مصطلح الخفـاء: وقد استخدم "سيبويه" هذا المصطلح وخصّه لثلاثة أحرف، يقول: «وهذه الثلاثة أخْفَى الحروف لاتّساع مُخْرَجِها، وأخفاهنّ وأوسعُهُنَّ مُخْرجًا: الألف، ثمّ الياء، ثمّ الواو».[4]

كما استخدمه "ابن جزري" وخصّه لأربعة أحرف. يقول: «والحروف الخفية أربعة: الهاء، وحروف المدّ، سُمّيت خفيّة لأنّها تخفى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها، ولخفاء الهاء قويت بالصلة وقويت حروف المدّ بالمدّ عند الهمزة».[5]

وأشدّ درجات "الخفاء" «حروف المدّ واللين، وورودها بعد "الهمزة" وكذلك قبلها والثانية أشدّ خفاءً، وعلى هذا فإذا جاور حرف مدّ ولين "الهمزة" خُفِيَ معها لضعفه وبُعد مخرجها»[6]، وأمّا الحرف الرابع وهو: "الهاء": «فتتقوّى بالصّلة وبالإشباع والحركة المصاحبة لها».[7]

ـ مصطلح الهاوي: لعلّ أوّل من استخدم هذا المصطلح هو "الخليل بن أحمد الفراهيدي" للتعبير عن مخرج الجوف، وفي هذا الصدد نجده يقول: «... والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيّز واحد، لأنّها هوائية في الهواء لا يتعلّق بها شيء، فَنُسِبَ كلّ حرف إلى مَدْرجته وموضعه الذي يبدأ منه».[8]

وممّن وظّفوا هذا المصطلح أيضا "سيبويه" يقول: «ومنها (الهاوي) وهو حرفٌ اتّسع الصوت مُخْرَجَهُ أشدّ من اتّساع مُخْرج الياء والواو، لأنّك قد تضمّ شَفَتَيْكَ في الواو، وترفع في الياء لسانك قِبَل الحَنَك، وهي الألف»[9]

([1]) ـ الفراهيدي: كتاب العين، ج1، ص52.

([2]) ـ ابن جنّي: المصدر نفسه، ج1، ص64.

([3]) ـ عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، ص281.

([4]) ـ سيبويه: الكتاب، ج4، ص436.

([5]) ـ حاتم صالح الضّامن: فقه اللغة، دار الآفاق العربية للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 1428هـ/2007م، ص180.

([6]) ـ أبو العباس أحمد بن عمّار المهدويّ: في توجيه القراءات شرح الهداية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 1427هـ/2006م ص224.

([7]) ـ أحمد بن أحمد بن محمّد عبد الله الطويل: فنّ الترتيل وعلومه، ج2، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ومكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، السعودية، ط1، 1420هـ/1999م، ص593.

([8]) ـ الفراهيدي: المصدر السابق، ج1، ص58.

([9]) ـ سيبويه: المصدر السابق، ص س.

وفي ذات السياق يقول "المبرّد": «فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة، وهي أبعد الحروف، ويليها في البعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك»[1]، كما استعمل المصطلح "ابن جزري" أيضا قائلا: «وحروف المدّ هي الحروف الجوفية وهي الهوائية...».[2]

ب/ الصفات الصوتية العرضية:

يحيل هذا المصطلح إلى تلك الصفات التي قد يكتسبها الحرف في سياق كلامي ما ويفقدها في سياق آخر؛ بمعنى أنّ هذه الصفات غير ثابتة في الحرف، وهو إنّما يكتسبها حينما يكون بمحاذاة حرف معيّن أو حركة معيّنة أو كلاهما معا، ما إن يحدث تغيّر في هذا الحرف أو تلك الحركة أو كلاهما حتّى تسقط منه صفته العرضية، ويمكن أن نستدلّ على هذا النوع: بأحكام النون الساكنة والتنوين المختلفة ، وكذا أحكام الميم الساكنة، إضافة إلى هذه الصفات هناك صفة أخرى لا تقلّ أهمّية عن هذه الصفات المذكورة، ألا وهي صفتي "التفخيم والترقيق"، فكثير من العلماء واللغويين يدرجون مبحث "التفخيم والترقيق" ضمن الصفات الصوتية المتضادة وآخرون يدرجونه ضمن الظواهر الصوتية الوظيفية، وفي الحقيقة إنّ: "التفخيم والترقيق" صفتان صوتيتان متضادتان، وهما في الوقت ذاته ظاهرتان فونولوجيتان، وبسبب ضيق مساحة البحث سنقتصر هاهنا على مصطلحي: التفخيم والترقيق، وذلك من خلال الوقوف على مسألة حضور المصطلحين في تراثنا اللغوي العربي.

ـ مصطلحي التفخيم والترقيق: التفخيم هو: «سِمن يعتري الحرف فيمتلئ الفم بصداه»[3]، أمّا الترقيق فهو: «نحافة الصوت عند النطق بالحرف، فلا يمتلئ الفم بصداه، فيكون الحرف نحيفا في المخرج، رقيقا في الصفة»[4]، وهذا هو المعنى الذي نجده عند "ابن جزري" إذ يقول معرفا المصطلحين: «الترقيق من الرّقّة وهو ضدّ السمن، فهو عبارة عن إنحاف ذات الحروف ونحوله، والتفخيم من الفخامة، وهي العظمة والكثرة؛ فهي عبارة عن ربو الحرف وتسمينه، فهو التغليظ واحد، إلاّ أنّ المستعمل في الراء في ضدّ الترقيق هو التفخيم، وفي اللام التغليظ...»[5]، هذا ويمكن تقسيم حروف اللغة العربية بالنظر إلى تفخيمها أو ترقيقها إلى ثلاثة أقسام مجمع عليها وهي:[6]

1 ـ حروف مفخّمة دائما: وهي حروف الاستعلاء (خص ضغط قظ)، وهذا القسم الصفتان ثابتتان فيها، لا تنفكّ عنها.

2 ـ حروف تفخّم تارة، وترقق تارة أخرى وهي: الألف المدّية، اللام، الراء، وأضيفت إليها غنّة الإخفاء. وهذا

([1]) ـ المبرد: المقتضب، ج1، ص328.

([2]) ـ ابن جزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص204.

([3]) ـ مصطفى أكرور: مخارج وصفات الحروف العربية عند جمهور علماء التجويد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،ط1، 1434هـ/ 2013م، ص 66.

([4]) ـ أحمد بن أحمد بن محمد عبد الله الطويل: فن الترتيل وعلومه، ج2، ص 611.

([5]) ـ ابن جزري: النشر في القراءات العشر، ج2، ص90.

(6) ـ عبد الفتّاح عبد العليم البركاوي: ترتيل القرآن الكريم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، الجريسي للطباعة والتصوير، القاهرة، مصر، ط1، 1425هـ/ 2004م، ص 76.

القسم الصفتان عرضيتان فيها، تعتريها أحيانا، وتنفكّ عنها أحيانا أخرى، وهو القسم المقصود في هذا البحث.

3 ـ حروف مرققة دائما، وهي الحروف الباقية. وهذا القسم الصفتان ثابتتان فيها، لا تنفكّ عنها أبدا.

وهذان المصطلحان كان لهما حضور بارز في التراث العربي، وتحديدا في الدرس اللغوي العربي القديم، بيد

أنّ استخدام هذين المصطلحين لم يكن بالمعنى الحقيقي السابق ذكره، فها هو "سيبويه" مثلا يستعمل مصطلح التفخيم ضمن تحديده للحروف التي تمثّل فروعا مستحسنة وأصلها من التسعة والعشرين، يقول: «وهي: النون الخفيفة، والهمز التي بين بين، والألف التي تُمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم يُعنى بلغة أهل الحجاز في قولهم الصّلاة والزّكاة والحياة».[1]

وهناك من العلماء من استخدم مصطلح التفخيم للدلالة على مصطلح الاستعلاء حينا، وعلى مصطلح الإطباق حينا آخر، ومن هؤلاء "ابن جزري" يقول محدّدا أقوى الحروف استعلاء وأضعفها استفالا، وموظّفا هذا المصطلح: «ومنها الحروف المستفلة وضدّها المستعلية، والاستعلاء من صفات القوّة وهي سبعة يجمعها قولك: قظ خص ضغط وهي حروف التفخيم على الصواب، وأعلاها الطاء، كما أنّ أسفل المستفلة الياء، وقيل حروف التفخيم هي حروف الإطباق، ولا شكّ أنّها أقواها تفخيما...»[2]، في المقابل نجد "ابن جزري" من جهة أخرى يستخدم مصطلح التفخيم في غير محلّه، وذلك للتدليل على ظاهرة الفتح المقابلة لظاهرة الإمالة، يقول معرفا الفتح وموظّفا مصطلح التفخيم: «هو فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف وهو فيما بعد ألف أظهر، ويقال له التفخيم، وربّما قيل له النصب».[3]

يلاحظ من خلال هذا التعريف أنّ "ابن جزري" يجعل الفتح فيه مرادفا للتفخيم والنصب، فالتفخيم عند علماء الأصوات حينما يقترن بالترقيق يختلف عنه حينما يقترن بالإمالة؛ فالأول يقصد به صفة التفخيم المعروفة، والآخر يقصد به الفتح.

ويحذو حذو "ابن جزري" اللغوي "ابن يعيش" الذي يستخدم بدوره مصطلح التفخيم بدلا عن مصطلح الفتح، وذلك في سياق تبيان أيهما الأصل: الفتح أم الإمالة، يقول: «والتفخيم هو الأصل، والإمالة طارئة، والذي يدلّ أنّ التفخيم هو الأصل أنّه يجوز تفخيم كلّ ممال ولا يجوز إمالة كلّ مفخم، وأيضا فإنّ التفخيم لا يحتاج إلى سبب والإمالة تحتاج إلى سبب، والإمالة لغة بني تميم، والفتح لغة أهل الحجاز»[4]، وإلى نفس الاتجاه يذهب "ابن خالويه" في الحجّة، حيث نجده هو الآخر يوظّف مصطلح التفخيم عوضا عن

([1]) ـ سيبويه: الكتاب، ج4، ص432.

([2]) ـ ابن جزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص ص202- 203.

([3]) ـ المصدر نفسه، ج2، ص29.

([4]) ـ ابن يعيش: شرح المفصل، ج9، ص54.

مصطلح الفتح، يقول: «والحجة لمن فخّم: أنّه أتى بالكلام على أصله ووجهه الذي كان له، لأنّ الأصل التفخيم، والإمالة فرع عليه».[1]

خاتمة:

نصل في نهاية هذه الورقة البحثية إلى استخلاص جملة من النتائج، يمكن رصدها في النقاط التالية:

ـ إنّ علم الأصوات علم عربي صرف، وضعه العرب القدماء واستنبطوا قواعده وأسسه وأحكامه ومصطلحاته، خدمة للقرآن الكريم وأدائه السليم.

ـ تعدّ قضيّة المصطلح من القضايا البارزة التي اعتنى بها علماؤنا العرب قديما وحديثا، وذلك لما للمصطلحات من أهمّية كبيرة في تيسير العلوم وتوضيح أفكارها، وإيجاد التقارب بين العلماء وتوفير الجهد على الباحثين.

ـ يمثّل الدرس اللغوي العربي القديم خطوة رائدة في العمل المصطلحي، الذي يشكّل قمّة حضارية من شأنها أن تعبّر عن إنتاجية اللغة العربية، وتميّزها بالإخصاب والتوليد والإبداع المتجدّد عبر محوري المكان والزمان.

ـ كان لمصطلحات "الخليل" ولعبقرية تلميذه "سيبويه" دور كبير في تجسيد المصطلح اللغوي عموما، والمصطلح الصوتي على وجه الخصوص، حيث يشكّلان نواة لوضع المصطلحات اللغوية لم يعرف لها تاريخ البشرية مثيلا من ذي قبل، إذ ليس من المبالغة أن نقول: إنّ المصطلحات المتعدّدة التي جاء بها "الخليل" و"سيبويه" سواء في علم الأصوات أو في غيره من العلوم العربية، هي المصطلحات التي شاع استعمالها ودورانها اليوم في الدرس اللغوي الحديث، ليشكّل ـ بهذا المعنى ـ القرن الثاني للهجرة المرحلة الحقيقية لنضج الدرس اللغوي العربي، والذي جسّد فعلا المنظومة الاصطلاحية العربية.

ـ تنحصر أغلب المصطلحات الصوتية التي وضعها علماؤنا الأوائل ضمن مجموعتين اثنتين، وذلك بالاعتماد في نحتها على معيارين أساسيين، هما الأداء والسياق، فالأداء يتمثّل في العمليات النطقية وما ينتج عنها من مصطلحات ذات علاقة إمّا بالمخرج الصوتي أو بصفته التمييزية، وأمّا السياق فيتجسّد أساسا من خلال التنوعات الصوتية للظواهر والملامح التركيبية أو فوق القطعية، وما ينجرّ عنها من دلالات ومعاني مختلفة باختلاف تأدياتها المتنوّعة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

1. الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيّب (دس)، إعجاز القرآن، تح: أحمد السيّد أحمد صقر، (ط5)، القاهرة، مصر، دار المعارف.

(1) ـ الحسين بن أحمد بن خالويه: الحجّة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 1428هـ/ 2007م، ص66.

2. ابن جزري، محمّد بن محمّد بن محمّد بن على بن يوسف (1427ه/ 2006م)، منظومة المقدّمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، تح: أيمن رشدي سويد، (ط4)، جدّة، السعودية، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع.

3. ابن جزري، محمّد بن محمّد بن محمّد بن على بن يوسف (دس)، النشر في القراءات العشر، (دط)، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

4. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (1413ه/ 1993م)، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، (ط2)، دمشق، سوريا، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.

5. ابن خالويه، الحسين بن أحمد (1428ه/ 2007م)، الحجّة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، (ط1)، القاهرة، مصر ،عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة.

6. الدّاني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي (1421ه/ 2000م) التحديد في الإتقان والتجويد، تح: غانم قدوري الحمد، (ط1)، عمان، الأردن، دار عمار للنشر والتوزيع.

7. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (2005م)، جمهرة اللغة، تعليق: إبراهيم شمس الدّين، (ط1)، ، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

8. الزّمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي (1424ه/ 2003م)، المفصّل في علم العربية، تح: سعيد محمود عقيّل، (ط1)، بيروت، لبنان، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع.

9. ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد الحلبي (1389ه/ 1969م)، سر الفصاحة، شرح وتصحيح: عبد المتعال الصعيدي، (دط)، مصر، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر.

10. سيبويه، أبو بشر بن عثمان بن قنبر (1402ه/ 1982م)، الكتاب، تح: عبد السلام محمّد هارون، (ط2)، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، الرياض، السعودية، دار الرفاعي.

11. ابن سينا، أبو الحسن بن عبد الله (دس)، رسالة أسباب حدوث الحروف، تح: محمّد حسّان الطّيان ويحيى مير، (دط)، سورية، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

12. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (1401ه/ 1981م)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السمرائي، (دط)، بغداد، العراق، الرشيد للنشر.

13. القرطبي، عبد الوهاب بن محمد (1416ه/ 2005م)، الموضح في التجويد، تح: جمال محمد شرف، (ط1)، ، مصر، دار الصحابة للتراث .

14. المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد (1415ه/ 1994م)، المقتضب، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، (دط)، القاهرة، مصر، دون ذكر دار النشر.

15. ابن يعيش، موفّق الدين بن علي النحوي (دس)، شرح المفصل، (دط)، مصر، إدارة الطباعة المنيرية.

ثانيا: المراجع:

16. أكرور مصطفى (1434هـ/ 2013م)، مخارج وصفات الحروف العربية عند جمهور علماء التجويد، (ط1)، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
17. أنيس إبراهيم (دس)، الأصوات اللغوية، (دط)، مصر، مكتبة نهضة مصر.
18. البرازي مجد محمّد الباكير (1407هـ/ 1987م)، فقه اللغة العربية، (ط1)، عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
19. برجشتراسر (1414هـ/ 1994م)، التطوّر النحوي للغة العربية، تح: رمضان عبد التواب، (ط2)، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي.
20. البركاوي عبد الفتّاح عبد العليم (1425هـ/2004م)، ترتيل القرآن الكريم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، (ط1)، القاهرة، مصر، الجريسي للطباعة والتصوير.
21. برهم منال عصام إبراهيم (1430هـ/ 2009م)، دراسة في اللغة العربية نماذج وأسئلة محلولة، (ط1)، عمان، الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
22. ثامر فاضل (1994م)، اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، (ط1)، بيروت، لبنان، المركز الثقافي العربي.
23. الجرجاني، علي بن محمد الشريف (1983م)، التعريفات، (دط)، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
24. الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (1990م)، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، (ط4)، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين .
25. حجازي محمود فهمي (دس)، المدخل إلى علم اللغة، (دط)، القاهرة، مصر، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
26. حركات مصطفى (دس)، الصوتيات والفونولوجيا، (دط)، الجزائر العاصمة، دار الأفاق.
27. حسّان تمّام (1418هـ/ 1998م)، اللغة العربية معناها ومبناها، (ط3)، القاهرة، مصر، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
28. الحمد غانم قدّوري (1427هـ/ 2006م)، ظواهر لغوية في القراءات القرآنية، (ط1)، عمان، الأردن، دار عمار للنشر والتوزيع.
29. الحمد غانم قدّوري (1425هـ/2004م)، المدخل إلى علم أصوات العربية، (ط1)، عمان، الأردن، دار عمار للنشر والتوزيع.
30. الحمد محمّد بن إبراهيم (1426هـ/ 2005م)، فقه اللغة مفهومه، موضوعاته، قضاياه، (ط1)، الرياض، السعودية، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع.
31. الخولي محمّد علي (1402هـ/ 1982م)، معجم علم الأصوات، (ط1)، دب، مطابع الفرزدق التجارية.
32. الراجحي شرف الدّين علي (2012م)، في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث، (دط)، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

33. رجب مصطفى (1429هـ/ 2008م)، دراسات لغوية، (ط1)، دب، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
34. زرقة أحمد (1993م)، أسرار الحروف، (ط1)، دمشق، سورية، دار الحصاد للنشر والتوزيع.
35. السحيمي سلمان بن سالم بن رجاء (1415هـ/ 1995م)، إبدال الحروف في اللهجات العربية، (ط1)، السعودية، مكتبة الغرباء الأثرية.
36. سليمان فهمي علي (1410هـ/ 1990م)، المنير الجديد في أحكام التجويد، (دط)، القاهرة، مصر، دار النصر للطباعة والنشر.
37. سيف صلاح صالح (1408هـ/ 1987م)، العقد المفيد في علم التجويد، (ط1)، عمان، الأردن، المكتبة الإسلامية.
38. الصّالح صبحي (1430هـ/ 2009م)، دراسات في فقه اللغة، (ط3)، بيروت، لبنان، دار العلم للملاين.
39. الضّامن حاتم صالح (1428هـ/2007م)، فقه اللغة، (ط1)، القاهرة، مصر، دار الآفاق العربية للنشر والتوزيع والطباعة.
40. عبد الجليل عبد القادر (1418هـ/ 1998م)، الأصوات اللغوية، (ط1)، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع.
41. عبد الغفّار السيّد أحمد (1426هـ/2006م)، الكلمة العربية كتابتها ونطقها، (ط2)، الأزاريطة، مصر، دار المعرفة الجامعية.
42. عبد الله الطويل أحمد بن أحمد بن محمّد (1420هـ/1999م)، فنّ الترتيل وعلومه، (ط1)، الرياض، السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ومكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
43. عبده داود (1431هـ/ 2010م)، دراسات في علم أصوات العربية، (دط)، دب، دار جرير للنشر والتوزيع.
44. فايد وفاء كامل (1422هـ/ 2001م)، الباب الصرفي وصفات الأصوات دراسة في الفعل الثلاثي المضعّف، (ط1)، القاهرة، مصر، عالم الكتب .
45. الكفوي، أبو البقاء (1992م)،الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، (دط)، دمشق، سوريا، مؤسسة الرسالة.
46. المتولّي صبري (1429هـ/ 2008م)، دراسات صوتية في تجويد الآيات القرآنية، (دط)، القاهرة، مصر، زهراء الشرق.
47. مجمع اللغة العربية (1426هـ/ 2005م)، المعجم الوسيط، (ط4)، القاهرة، مصر، مكتبة الشروق الدولية.
48. أبو مغلي سميح وآخرون (1420هـ/ 2000م)، دروس في علوم العربية، (ط1)، عمان، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
49. ابن منظور، جمال الدّين أبو الفضل محمّد بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري (1426هـ/ 2005م)، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، (ط1)، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

50. المهدويّ، أبو العباس أحمد بن عمّار (1427ه/2006م)، في توجيه القراءات شرح الهداية، (ط1)، عمان، الأردن، دار عمار للنشر والتوزيع.
51. مونين جورج (1972م)، تاريخ علم اللغة من نشأتها حتى القرن العشرين، تر: بدر الدّين القاسم، (دط)، سورية، مطبعة جامعة دمشق.
52. أبو الهيجاء خلدون (1426ه/ 2006م)، فيزياء الصوت اللغوي ووضوحه السمعي، (ط1)، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث ، عمان، الأردن، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع.